منهج الحافظ مُغلطاي في كتابه منار الإسلام بترتيب كتاب الوهم والإيهام لابن القطان:دراسة تطبيقية نقدية

Al-Hafiz Mughulday methodology in his book Manar al Islam bitartib al-kitab al-wahmwaliham fi kitab al-ahkam: (a critical study)

حمدة أحمد المهيري[1]*، أ.د. عواد الخلف[2]

[1] **جامعة الشارقة –الإمارات العربية المتحدة**، alkhalaf@sharjah.ac.ae

[2]**جامعة الشارقة– الإمارات العربية المتحدة**، vodasoft@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/06/18 تاريخ القبول: 2019/07/09

ملخص:

هذا البحث يَدرُس المنهج الذي سار عليه الحافظ مُغلطاي بن قليج البَكْجَري، (ت762هـ)، في كتابه، منار الإسلام، دراسَةً تطبيقيَّة نقديَة، وذلك أنَّ الحافظ ابن القطان الفاسي (ت628هـ)، صنّف كتابه «بيان الوهم والإيهام الواقِعَيْن في كتاب الأحكام»، ورتب الأحاديث التي ذكرها فيه على العلل، مما جعل الوصول إلى الحديث المراد النظر فيه صعب جدًّا، فنشط مُغلطاي إلى إعادة ترتيب الكتاب على الأبواب الفقهية، وفق كتاب الأحكام الوسطى للحافظ الإشبيلي (ت581هـ)، وسماه: «منار الإسلام بترتيب كتاب الوهم والإيهام»، فجمع متفرقه، وحذف مكرره، دون أن ينقص شيئًا من أصل الكتاب أو يزيد فيه.وقد سلك البحث منهج الاستقراء والتحليل للوصول إلى المراد، وخلصت فيه إلى جملة من النتائج، منها: أن مُغلطاي وُفِّق في ترتيبه للكتاب واختصاره، فحذف الأحاديث المكررة، وجمع الكلام عليها في موطن واحد، مما سهّل على الباحثين الاستفادة من الكتاب، ولكن فاته مجموعة من الأحاديث.

الكلمات المفتاحية: العلل؛ مناهج المحدثين؛ الحافظ مغلطاي؛ الحافظ ابن القطان الفاسي؛ منار الإسلام.

---

*المؤلف المرسل

Abstract:

This paper examines *al-Hafiz Mughulday*(762) methodology in his book: ***Manar al Islam bitartib al-kitab al-wahmwaliham fi kitab al-ahkam;*** brightness of Islam in sorting the defect book**.**It is a book authored to facility sorting hadith in ***Bayan al-wahmwaliham fi kitab al-ahkam***"**.** Background of this is that the great hadith scholar *al-Hafiz Bin al-Kattan* (608 H), has arranged hadiths in his "***Bayan al-wahmwaliham fi kitab al-ahkam***" (clarifying defects in the book of ruling) on a very sophisticated and complex approach by listing and sorting hadiths based on the deficient, weak and defect hadiths. Therefore, another great hadith expert called *al-Hafiz Mughulday* has served the book in order to reclassify the hadiths and provide a better and easier method of sorting the hadiths. To do so he has adopted *al-Hafiz al- Ishbili*(581) method of arranging hadiths. This paper aims at shading light on the methodology of al-*Hafiz Mughulday* in his book titled ***Manar al Islam bitartib al-kitab al-wahmwaliham***. The inductive and analytical approach was adopted in this study. The research findings include that al-*Hafiz Mughulday* has succeeded to reorganize the book, make it much easier to find hadiths, avoid repeating in hadiths, and summarize and collecting related hadiths in one place. Yet, he misses a group of hadiths.

Keywords: al-'Elal; deficient; weak and defect hadiths; al-Hafiz Mughulday; al-Hafiz Bin al-Kattan; Muslim scholarship in hadith.

المقدمة:

الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد:

فإن كتاب (بيان الوهم والإيهام[1] الواقعَيْن في كتاب الأحكام) لأبي الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي (ت628هـ)، من أهم الكتب التي كشفت عن العلل الواردة على الأحاديث الواردة في كتاب (الأحكام الوسطى) للحافظ أبي محمد عبدالحق الإشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت581هـ)، والحافظ ابن القطان عُرف برسوخه وعلوّ كعبه في علوم الحديث وأصوله، وكتابه هذا انتقد فيه جملة من الأحاديث التي ذكرها عبدالحق الإشبيلي في

أحكامه، فخرّجها وكشف عن عِلَلِها وأحوال رواتها، وأحيانًا يذكر -فيما يرى- الانتقادات الواردة عليها ويُجيب عنها، ويبيِّن صحيح الأحاديث من ضعيفها، كما أن الكتاب حوى فوائد نفيسة في بابه، وقد استفاد منه الحفاظ من بعدُ كثيرًا[2]، إلا أن مؤلفه سلك في تقسيم كتابه وترتيبه منهجًا يعسر معه الوقوف على مجموع هذه الفوائد التي حواها، فقد رتَّبه مؤلفه على العلل لا على المسانيد أو الأبواب الفقهية[3].

عند ذلك نشط الحافظ مُغلطاي بن قليج، المتوفى سنة (762هـ)، إلى ترتيب كتاب (بيان الوهم والإيهام)، وفق ترتيب أبواب كتاب (الأحكام) لعبدالحق الإشبيلي، وذلك ليسهل الوقوف على فوائده، واستخراج كنوزه ودرره، وسماه: (**منار الإسلام بترتيب كتاب الوهم والإيهام**).

وهذا البحث المختصر أبين فيه المنهج الذي سلكه الحافظ مُغلطاي وسار عليهما في كتابه (منار الإسلام)، موضحة ذلك بالأمثلة التطبيقية من كتابه المذكور.

مشكلة البحث: يمكن اختصار مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1- ما العلاقة بين الكتب الثلاثة: (منار الإسلام) لمغلطاي، و(بيان الوهم والإيهام) لابن القطان الفاسي، و(الأحكام الوسطى) لعبدالحق الإشبيلي؟

2- ما المنهج الذي سلكه الحافظ مغلطاي في كتابه (منار الإسلام)؟

3- هل التزم الحافظ مُغلطاي بالمنهج الذي ذكره في كتابه المنار؟

4- ما الانتقادات التي تُوجه لكتاب (منار الإسلام)، ومنهج الحافظ مُغلطاي فيه؟

أهمية الموضوع:

ترجع أهمية الموضوع لعدة أمور، من أهمها:

1- المنزلة العلمية الرَّفيعة التي حظيَ بها الحافظ العلامة مُغلطاي في مجال علوم الحديث والتاريخ وغيرها.

2– تعلقه بكتاب مهم من كتب الأحكام، لعالم كبير وهو عبدالحق الإشبيلي، والذي يُعدُّ كتابه من أهمِّ الكُتب المفردة في الأحكام، كما أنه يخدم كتابًا جليلاً من كتب العلل وانتقاد الروايات، وهو كتاب (بيان الوهم والإيهام)، للحافظ ابن القطان الفاسي.

3– الحاجة إلى بيان المنهج التفصيلي الذي سار عليه الحافظ مُغلطاي في كتابه منار الإسلام، وذلك لأهميته لا سيما أنه لم يسبق لأحد أن تناوله.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة خاصَّة بكتاب منار الإسلام للحافظ مُغلطاي، ذلك أنَّ الكتاب –في حدود معرفتي– لا يزال مخطوطًا، وقد وُجدت بعض الدراسات المتعلِّقة بالحافظ مغلطاي، وجهوده في علم الحديث، وأخرى بالحافظ ابن القطان، وجهوده في علم الحديث، ومن ذلك:

1– دراسة أحمد حاج عبدالرحمن محمد، «الحافظ مُغلطاي وجهوده في علم الحديث»، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، سنة 1419هـ. وهي متعلقة بذكر ترجمة الحافظ مُغلطاي، وبيان جهوده في مجال الحديث النبوي، وذكر الباحث فيه كتاب المنار ضمن مصنفات مُغلطاي، وعرَّف به بما لا يتجاوز الصفحة الواحدة[4].

2– دراسة ناصر حسين المجور، القواعد الحديثية عند الحافظ ابن القطان الفاسي من خلال كتابه بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، رسالة ماجستير، مقدمة لكلية الشريعة، جامعة القرويين، فاس، سنة 2011م، وهذه الدراسة اعتنت بذكر القواعد الحديثية التي اعتمد عليها ابن القطان في نقده للأحاديث، ولا تعلُّق لها بكتاب المنار.

3– دراسة إبراهيم بن الصِّدِّيق، علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الإحكام، وهو كتاب مطبوع في مجلدين، عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بالمملكة المغربية، سنة 1415هـ، 1995م، ذكر فيه منهج الحافظ ابن القطان في تعليل ونقد الأحاديث، وذكر أمثلة من كلام ابن القطان على العلل التي ذكرها كالإرسال والانقطاع وغيرهما، فهو مختص بذكر منهج ابن القطان فقط، ولا علاقة له بكتاب المنار.

منهجية البحث:

سلكت في هذا البحث منهج الاستقراء والتحليل، الذي يقوم على تتبع منهج الحافظ علاء الدِّين مُغلطاي في كتابه: (منار الإسلام بترتيب كتاب الوهم والإيهام)، وذكر أمثلة تطبيقية على هذا المنهج، وتحليلها؛ لبيان أوجه النقد التي توجّه إليه، دُون التطرُّق لمنهج الحافظ ابن القطّان الفاسيّ إلّا فيما كان له متعلَّق ببيان أو توضيح منهج الحافظ مُغلطاي، خشية النّأي عن مقصود عنوان البحث، والخوض فيما ليس من غايته.

وهذا قد تطلَّب منِّي قراءة معظم كتاب (بيان الوهم والإيهام)، ثم كتاب (منار الإسلام)، والمقارنة والموازنة بينهما غير مرّة، وإعادة النَّظر مرّةً بعد مرّةٍ في الأحاديث التي وردت مكرّرة في أصل الكتاب، ثم الرُّجوع إلى كتاب (منار الإسلام) للتعرُّف على أهم معالم المنهج الذي سلكه مُغلطاي في ترتيبه للكتاب، ولأجل الوقوف على مقدار ما تصرَّف فيه الحافظ مُغلطاي في سياق ألفاظ أصل الكتاب من زيادةٍ أو نقصان.

خطة البحث: قسَّمتُ البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة:

المبحث الأول: تعريف موجز بالحافظ مُغلطاي، وبكتابه منار الإسلام.

المطلب الأوَّل: تعريفٌ موجزٌ بالحافظ مُغلطاي.

المطلب الثاني: تعريفٌ عامٌّ بكتاب (منار الإسلام بترتيب كتاب الوهم والإيهام).

المبحث الثاني: معالم منهج الحافظ مُغلطاي في كتابه منار الإسلام، والتطبيقات العملية على هذا المنهج، ونقده.

المطلب الأوَّل: معالم منهج الحافظ مُغلطاي في كتابه منار الإسلام.

المطلب الثاني: التطبيقات العملية على منهج مُغلطاي في كتابه المنار.

المطلب الثالث: نقد النسخة الخطية لكتاب المنار، ونقد منهج مغلطاي فيه

وأخيرًا.. أسأل الله التوفيق والسداد في هذا البحث، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأوّل: تعريفٌ موجز بالحافظ مُغلطاي، وبكتابه منار الإسلام:

أذكر في هذا المبحث ترجمة مختصرة للحافظ علاء الدين مُغلطاي، وأُعرِّف بكتابه (منار الإسلام بترتيب كتاب الوهم والإيهام)، والنسخة الخطية التي وقفت عليها، وهي طور التحقيق، وقد جعلت هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأوَّل: تعريفٌ موجزٌ بالحافظ مُغلطاي:

هو الحافظ العلّامة أبو عبدالله مُغلطاي[5] بن قَلِيج[6] بن عبدالله، علاء الدين البَكْجَريُّ[7]، الحكري، التركي، ثم المصري، الحنفيّ، ذكر مُغلطاي عن نَفْسِه أنه وُلد سنة تسع وثمانين وستّ مئة، وقيل: سنة تسعين وستمئة، وقيل: بعد التسعين[8].

نشأ الحافظ علاء الدِّين مُغلطاي في بيت علم وفضل في مصر، وسعى إلى طلب العلم في سنٍّ مبكِّرة، فقد نَقَل ابن فهد المكي عن شيخه العلّامة تقيّ الدِّين السُّبكي، أنه قال: «عَرَض عليَّ كفاية المتحفِّظ سنة خمسَ عشرة، وهو أمرَدٌ بغير لحيةٍ»[9]، ثمَّ قال ابن فهد: «وكان أبوه في صباه يُرسله ليرمي بالنُّشّاب[10]، فيخالفه ويذهب إلى حِلَق أهل العلم، ولا سيّما الأنساب»[11]، وذكر أن جُلَّ طلبه للعلم كان في العشر الثاني بعد السبع مئة. وأنه أكثَرَ السَّماعَ من شيوخ عصره، ومقامه بالقاهرة التي كانت في ذاك الوقت عامرة بالعلماء والحُفاظ أتاح له الفرصة للقاء العديد من مشاهير الحُفاظ والفقهاء، فسمع من التاج أحمد بن عليّ بن دقيق العيد[12] أخي الشيخ تقيّ الدِّين، ومن الحسن بن عمر الكُرديّ[13]، ومن الشيخ يونس بن إبراهيم الدَّبوسيّ، ويُقال له: الدّبابيسيّ[14]، وغيرهما، كما ذُكر أنه أكثرَ جدًّا من القراءة بنفسِه والسماع، وكان قد لازم الجلال القزوينيّ[15]، وانتفع بصُحبته كثيرًا[16].

ظلَّ مغلطاي على هذه الحال، مُكِبًّا على طلب العلم بجميع فُنونه، حتى غدا إمامًا معروفًا، وعلّامة مشهورًا بشهادة علماء عصره، يُرحل إليه، فقصده الطلّاب من كلِّ حَدْبٍ وصَوْب، فانتفعوا به، وبعلمه، وقد وَلِيَ التدريس بعدّة مدارس بمصر، ومنها المدرسة الظاهرية[17]، بعد شيخه ابن سيِّد الناس اليَعْمريّ[18]، رحمه الله[19].

وقد كان رحمه الله كثير المطالعة، قليل الاتِّصال بالناس إلّا بما له متعلَّق بالعلم وتعلُّمه، قال الصفديُّ: «وكان كثير السُّكوت والميل إلى المواَدَعة، جمع مجاميع حسنة، وألَّف تواليف أتعَبَ فيها أناملَهُ، وكَدَّ أجفانَه الوَسِنَةَ»[20].

وقال ابن فهد: «وكان يحفظ كفاية المتحفِّظ، والفصيح لثعلب، وله اتِّساعٌ في نَقْل اللُّغة وفي الاطِّلاع على طُرق الحديث، وكان دائمَ الاشتغال، مُنجَمِعًا عن الناس»[21].

بقيَ رحمه الله منشغلًا بالمدارسة والتحصيل والتَّصنيف، كما وُصِفَ بأنه كانت عنده كتبٌ كثيرة وأصولٌ صحيحة[22]، فذكر الشهابُ ابن رجب: أنّ عدّة تصانيفه بلغت نحو المئة أو أزيَدَ، وله مآخذ على أهل اللُّغة، وعلى كثير من المحدِّثين[23].

ومن مصنّفاته: التلويح شرح الجامع الصحيح، وهو شرح لصحيح البخاري، ولم يكتمل، والسّنن في الكلام على أحاديث السنن، وهو شرح لسنن أبي داود، ولم يكتمل، والإعلام بسنته عليه السلام، وهو شرح لسنن ابن ماجه، ولم يُتمّه، وتخريج زوائد ابن حبّان على الصحيحين، ولم يكتمل، وإكمال تهذيب الكمال لأبي الحجاج المزيّ، وغير ذلك الكثير[24].

وقد انتهج مغلطاي في العديد من مصنفاته إعادة ترتيب بعض الكتب المشهورة، ومن هذه الكتب: ترتيب صحيح ابن حبان، على أبواب الفقه، ولم يكمله[25]، وترتيب المهمات للإسنوي على أبواب الفقه، ولم يكمله أيضًا[26].

وقد«كَانَ عَارِفًا بالأنساب معرفَة جَيِّدَة، وَأما غَيرهَا من متعلقات الحَدِيث فَلهُ بهَا خبْرَة متوسطة»[27]، ولهذا انتقد عليه بعض الأئمة شيئًا من الأوهام الواقعة له في بعض مصنفاته، وتعقبوه في أشياء أخرى، ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في ترجمته، فقال: «عمل في فنِّ الحديث إصلاح ابن الصلاح، فيه تعقبات على ابن الصلاح، أكثرها غير وارد، أو ناشئ عن وَهْم، أو سوء فهم»، وقال: «وكُتبه كثيرة الفائدة في النقل، على أوهامٍ له فيها»[28].

ظلَّ الحافظ مُغلطاي على هذا الحال منشغلاً بالتدريس والتصنيف، «إلى أن ابتلعَتْهُ المقابر، واستوحشتْ له الأقلام والمحابر، وجاء الخبر إلى دمشق بوفاته في سلخ شهر رمضان المعظّم، سنة اثنتين وستّين وسبع مئة»[29]، رحمه الله رحمةً واسعة، وأسكنه فسيح جناته.

المطلب الثاني: تعريفٌ عامٌّ بكتاب (منار الإسلام بترتيب كتاب الوهم والإيهام):

كتاب (منار الإسلام)، من أوائل ما صنّف الحافظ مُغلطاي[30]، وهو لم يطبع للآن. منه نسخة خطية بمكتبة رئيس الكتاب مصطفى أفندي، ضمن المكتبة السليمانية، بتركيا، برقم (286)، وهي نسخة كاملة، منقولة من خط المؤلف، عددها (312) لوحا، كتب عنوانه على وجه اللوح الأول: (منار الإسلام في الحديث)، وصرّح المصنِّفُ باسمه في مقدمته، فقال: «وسمّيته: منار الإسلام بترتيب كتاب الوهم والإيهام»[31]، وقد ذكره الحافظ مغلطاي نَفْسَه في كتابه (الإيصال في مختلف النسبة)[32]، فقال في ترجمة تلميذه أبي محمد بن رشيق: «قرأ عليَّ أشياء، منها كتابي المسمى: منار الإسلام ترتيب كتاب الوهم والإيهام»[33]، وقد نسبة له الحافظ ابن حجر وغيره، فقال: «رتب بَيَان الوَهم لابن القطان، وأضافها إِلَى الأَحْكَام، وَسَمَاهُ مَنَارَة الإسلام»[34].

وأصل الكتاب كما هو واضحٌ من اسمه يعود لكتاب الحافظ ابن القطّان الفاسي، المعروف باسم (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام)، انتقد فيه بعض الأحاديث الواردة في كتاب (الأحكام الوسطى) للإمام عبدالحقّ الإشبيلي، تتبَّع فيه الأحاديث التي سكت عنها، ويرى أنها معلولة، وبعض الأحاديث التي أعلَّها بما ليس فيه مقنع، كما انتقد فيه بعض الأحاديث التي صحَّحها صاحب كتاب (الأحكام الوسطى)، ولا ترتقي إلى درجة الصِّحة فيما يراه الحافظ ابن القطّان الفاسيّ، وأعلّ بعضًا منها بوجوهٍ عديدة، فأقام كتابه ورتبه على مقتضى هذه العلل، فأوجَبَ هذا أن يذكر حديثًا في الحجِّ متبوعًا بحديث أو حديثين في الفرائض، بجامع اشتراك هذه الأحاديث في علّة قد بوَّب عليها بابًا، وخالف في ذلك ترتيب الإمام عبدالحقِّ الإشبيلي في أحكامه الوسطى، وقد ألجأ هذا الترتيبُ الحافظَ ابن القطّان الفاسيّ أن يعيد ذكر بعض الأحاديث المشتملة على غير علّةٍ في أكثر من باب.

وقد نشأ عن هذا الترتيب بعض المآخذ، ومن ذلك أنك تجد الحافظ ابن القطان الفاسيَّ في بعض المواضع يكونُ مسترسلاً في نقده لبعض الأحاديث، ممّا يظنُّ معه الناظرُ فيه أنه سيستوفي الكلام عليه، وأنه سيجمع جميع أطرافه، ثم فجأةً يقطع الكلام في ذلك، ويُحيل القارئ على بابٍ آخر يختصُّ ببقية الموضوع.

فكلُّ هذه الإشكالات والصعوبات دفعت الحافظ مُغلطاي إلى فكرة إعادة ترتيب هذا الكتاب وفق الأبواب الفقهيّة، وعلى النحو الذي هو عليه في (الأحكام الوسطى) لعبدالحق الإشبيلي.

وقد كان من مزايا هذا الترتيب أنه أعاد لمَّ شعث أطراف الموضوع الواحد، فبدا معه الكلام موصولًا ومُستوفيًا، كما أنه خلَّص الناظر فيه من تلك الإحالات المرهقة وما يترتَّب عليها من إشكالات لدى الباحث، كما أنه اختصر الكتاب بعدما اقتصر فيه على ذكر الحديث مرّة واحدة في بابه الذي يندرج تحته، إلّا ما كان يستوجب الأمر إعادة ذكره لاشتماله على أكثر من وجهٍ من وجوه الاستدلال، وهو قليل.

وما كان ذلك ليكون لولا ما اتَّصف به الحافظ علاء الدِّين مُغلطاي من الدِّقةِ البالغة في لمِّ أطراف الكلام على الحديث الواحد، ومن الصَّبر الطويل الذي عاناه في سبيل تتبُّع الأحاديث وإدراج كل واحد منها في بابه المخصَّص له بعد حذف المكرَّر منها، وقد كان مجموع ما حُذف منه لا يُقارب رُبع الكتاب كما ذكر في مقدَّمته له.

وقد سلك الحافظ مُغلطاي في سبيل الوصول إلى غايته من ترتيب هذا الكتاب منهجًا مكّنه من عدم الإخلال بأصل الكتاب، فلم يُدخِل فيه ما ليس منه، ولم يُخرِج منه إلا ما دعت الضرورة إلى إخراجه لتكرره، وقد تنوَّعت صُور هذا المنهج على ما سيأتي بيانه مفصَّلًا في المبحث الثاني إن شاء الله تعالى.

المبحث الثاني: معالم منهج الحافظ مُغلطاي في كتابه منار الإسلام،والتطبيقات العملية على هذاالمنهج ونقده:

لما كان كتاب (بيان الوهم والإيهام) للحافظ ابن القطّان الفاسيّ مرتّبًا على وفق العلل التي اشتملت عليها تلك الأحاديث، الأمر الذي جعل الوصول إلى فوائده شائكًا، لأنه تتعذّر الإحاطة بتحصيل ما أودَعه مؤلِّفه من أوجُه العلل الواردة على الحديث الواحد إلّا بعد مكابدةٍ وطُولِ بحثٍ، أو كما قال الحافظ مُغلطاي في مقدّمة هذا الكتاب واصفًا الحال التي عليها كتاب (بيان الوهم والإيهام) بأنه «كتاب نَظرٍ لا كتاب كشْفٍ، يُعثَر على فوائده من غير علمٍ بالمظنّة، ولا يقتبس فوائده مَنْ كان دامَنَهُ إلا بعد كشْفِه جُلَّ الكتاب، وذلك يتعذّر على أكثر الطُّلاب، فلذلك أضحى مُجانبًا وإن عَظُمت فيه الرَّغباتُ، مُقْصَيًا وإن كثُرت إليه الحاجاتُ، وذلك أن مؤلِّفَهُ، رحمه الله، رتَّبه على العلل لا على المسانيد»[35]، فترتيب الحافظ ابن القطان لكتابه (بيان الوهم والإيهام) هو ما جعل الحافظ مُغلطاي يعيد ترتيب الكتاب ويختصره، وذلك وفق منهج وضّحه بإيجازٍ في مقدمة كتابه (منار الإسلام)، وفيما يلي بيانٌ لمعالم هذا المنهج ونقده من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: معالم منهج الحافظ مُغلطاي في كتابه منار الإسلام:

وضع الحافظ مُغلطاي مقدمة مختصرة لكتابه المنار، بيَّن فيها معالم المنهج الذي سلكه في كتابه المذكور، وذلك بعد أن ذكرَ أولاً منهج الحافظ ابن القطان في كتابه (الوهم والإيهام)، موضحًا مدى مشقة الوصول إلى فوائده وكنوزه المبثوثة فيه، ثم قال:

«فاستخرت الله جلَّ وعزَّ ورتَّبته على رتبة كتب الأحكام، ولم أُدخِل فيه ما ليس منه، ولم أُخرِج منه إلا ما دعت الضرورة إلى إخراجه لتكرره، كذكره حديثًا في مواضع عديدة لأمرٍ أدّى إلى ذلك، ... فإني أذكره في موضع واحد، لم أحذف منه إلا تعريفه به في كل باب، وتنبيهه على ذكره حديثًا إن كان تقدم أو سيأتي، كقوله: (وقد نبَّهنا على هذا الحديث في الباب الفلاني). وإذا ذكر أبو الحسن[36] رجلاً تناقَض نَظَرُ أبي محمد[37] فيه، كابن إسحاق[38] مثلاً، صحَّح أحاديثه في مواضع، وحسّنها في مواضع، وضعَّفها في مواضع،

وسكت عنها في مواضع، فإنه يذكره أولا بجميع أحاديثه التي تناقض أبو محمد فيها، ويبين صواب ذلك من خطئه، ثم يعيد ذلك بعينه إذا مرّ له حديثٌ يناسب ما بوَّب، فإني أذكر أحاديث ذلك الشخص عند ذكره إياه مجملاً، ولم أُعد ذكرَه مفصّلاً إلاّ إذا زاد أبو الحسن في بيان ذلك، أعدت ذكره في بابه مفصّلاً لتكمل الفائدةُ به، وإن كنت قد ذكرته مجملاً مختصرًا. وأما خطبة الكتاب، فإني ذكرتها بكمالها إلا موضع ذكر الترتيب، فإني حذفت ذلك. وأما الباب الذي ذكر فيه أبو الحسن أمورًا جميلة من أحوال رجال يجب اعتبارُها، فإني ذكرته آخر الكتاب عند ذكر باب المصنِّفين الذي خرّج أبو محمد عنهم الأحاديث أو غيرها. وإذا ذكرنا بابًا وذكر في أوله ضابطًا لما يأتي ذكره في ذلك الباب أو غيره، فإني أذكره عند ذكري أوّلَ حديثٍ من ذلك الباب. وأما الباب الذي عقده آخرًا كالفهرست لأحاديث الكتاب، فإني حذفته بجملته للاستغناء عنه، فمجموع ما حذف منه على ما ذكرناه لا يقارب ربع الكتاب بل أقل، وذلك لعدم حاجتنا إلى إبقاء ذلك، وضرورته إلى إبقائه، لاختلاف المقصد منه. وأما غير هذا فإني لم أُخلّ منه بحرف واحدٍ إلا ما في جِبِلَّةِ البشر من سهو أو نسيان»[39].

ويمكن إبراز أهم معالم منهج الحافظ مغلطاي فيما يأتي:

1– ترتيب أحاديث الكتاب وفق ترتيب أبواب كتاب (الأحكام الوسطى) لعبدالحق الإشبيلي.

2– لم يُدخِل الحافظ مُغلطاي فيه ما ليس منه، إلا ما كان للتنبيه على حديث تقدم أو سيأتي، وكذا لم يُخرِج منه إلا ما دعت الضرورة إلى إخراجه لتكرره.

3– الرواة الذين تفرق كلام أبي الحسن ابن القطان فيهم في عدة مواضع، وكذا تفرق ذكره لأحاديثهم، جمع الحافظ مُغلطاي أحاديث ذلك الشخص عند ذكره إياه مجملاً، ولم يُعد ذكرَه مفصّلاً إلاّ إذا زاد أبو الحسن في بيان ذلك، فيعيدُ الحافظ مُغلطاي ذكره في بابه مفصّلاً لتكمل الفائدةُ به، وإن كان قد ذكره مجملاً مختصرًا.

4– ذكر مُغلطاي خطبة الكتاب بكاملها إلا موضع ذكر الترتيب، فقد حذفه للاستغناء عنه.

5– الباب الذي ذكر فيه أبو الحسن أمورًا جميلة من أحوال رجال يجب اعتبارُها، ذكره الحافظ مُغلطاي آخر الكتاب.

6– إذا ذكر الحافظ ابن القطان بابًا وذكر في أوله ضابطًا لما يأتي ذكره في ذلك الباب أو غيره، فيذكره الحافظ مُغلطاي عند ذكر أوّلِ حديثٍ من ذلك الباب أو الحديث الذي يليه.

7– حذف الحافظ مُغلطاي الباب الذي عقده الحافظ ابن القطان في آخر كتابه وجعله كالفهرست لأحاديث الكتاب، وذلك لأنّه مما يمكن الاستغناء عنه.

8– بين الحافظ مُغلطاي أن مجموع ما حذف من كتاب (الوهم والإيهام) لتكرره أو للاستغناء عنه لا يقارب ربع الكتاب بل أقل، وذلك لعدم حاجته إلى إبقائه، واضطرار ابن القطان إلى إبقائه، لاختلاف المقصد منه.

المطلب الثاني: التطبيقات العملية على منهج مُغلطاي في كتابه المنار:

أذكر في الفروع الثلاثة الآتية تطبيقات وأمثلة عملية على أهم معالم منهج الحافظ مغلطاي في كتابه المنار:

الفرع الأوَّل: منهجه في التَّرتيب والاختصار: لقد استدعى أمرُ الكشف عن منهج الحافظ مُغلطاي في ترتيبه واختصاره، النَّظَرَ مرّةً تِلْوَ المرّةِ في كتاب (بيان الوهم والإيهام) وكتاب (منار الإسلام)، ثم إنه كان لا بُدَّ من عَرضِ أحدهما على الآخر، لتلمُّسِ الفروق بينهما بعد إجراء عملية الترتيب والاختصار، التي قام بهما الحافظ مُغلطاي، من أجل الوقوف على تلك الخطوات التي سلكها في سبيل ترتيب الكتاب على النَّحو الذي أراده، والأمثلة الآتية توضّح ذلك:

المثال الأول: أورد الحافظ ابن القطّان الفاسيُّ حديث أبي ذر رضي الله عنه في التيمم، في ثلاثة مواضع من كتابه (بيان الوهم والإيهام)، وهي:

الموضع الأول: في (باب ذكر أحاديث علّلها ولم يُبيِّن من أسانيدها موضع العلل)، فقال: «وذكر من طريق الترمذيّ[40]، عن عمرِو بن بُجْدانَ، عن أبي ذرّ حديث: «**الصعيدُ الطيِّبُ وضوء المسلم، وإنْ لم يجد الماءً عشرَ سنينَ**، ... الحديث». وقال عقبه: «وقال عن الترمذيّ: إنه حديثٌ حسنٌ[41]، فهو عنده غير صحيح، ولم يُبيِّن لمَ لا يصحُّ ...»، إلى أن قال في هذا الموضع: «وهو حديثٌ ضعيفٌ لا شكَّ فيه، ولهذا المعنى إسنادٌ صحيحٌ، سنذكره إن شاء الله في باب الأحاديث التي لم يُصحِّحْها ولها أسانيد صحاح»[42]

الموضع الثاني: في (باب ذكر أحاديث ضعَّفها من الطُّرق التي أوردها منها، وهي ضعيفةٌ منها، صحيحة أو حسنةٌ من طُرقٍ أُخر)، فقال: «وَذكر حَدِيث أبي ذَر: «**الصَّعِيد الطّيب وضوء الْمُسلم، وَإِن لم يجد المَاء عشر سِنِين**»»، ثم قال: «وقَنَع فيه بتحسين الترمذيِّ له، فهو عنده غير صحيح؛ لأنه لا يُعرف حالٌ لعُمرَ بنِ بُجْدان، وقد بيَّنّا ما ينبغي من أمرِهِ في باب الأحاديث التي أعلّها ولم يُبيِّن لماذا، ونذكُر الآنَ أنّ لهذا المعنى إسنادًا صحيحًا من رواية أبي هريرة. قال البزَّارُ[43]: حدّثنا مُقدَّمُ بنُ محمد بنِ يحيى بنِ عطاء بنِ مقدَّم المقدميُّ ...»[44] إلى آخر ما ذكره من نقدٍ لهذا الحديث.

الموضع الثالث: في (باب ذكر مضمن هذا الكتاب على نَسق التصنيف)، فقال: «وَذكر حَدِيث أبي ذَر: «**الصَّعِيد الطّيب وضوء الْمُسلم**»»[45].

وفي المقابل نجد أن الحافظ مُغلطاي أورد هذا الحديث بجميع طرقه ورواياته، في موضع واحد من كتابه المنار، فذكره في كتاب الطهارة، (باب عشرٌ من الفطرة) فقط، فقال: «وذكر من طريق الترمذي، عن عَمرِو بن بُجْدانَ، عن أبي ذرٍّ حديثَ:«**الصَّعيدُ الطِّيبُ وَضُوءُ المسلمِ، وإنْ لم يَجِدِ الماءَ عَشْرَ سِنينَ**...» الحديث»[46]، ثم ذكر في هذا الموضع ما يَرِد على الحديث من علل والجواب عنها.

وعلى مقتضى هذا المثال، يمكن توضيح الخطوات التي أجراها الحافظ مُغلطاي في عملية الترتيب والاختصار على النحو التالي:

أولاً: أنه اقتصر على ذكر هذا الحديث في موضع واحد، وفي بابه المخصَّص له، بعدما كان في (بيان الوهم والإيهام) في ثلاثة مواضع.

ثانياً: أنه قام بحذف بعض العبارات التي يمكن الاستغناء عنها أو ممَّا لا متعلَّق لها بنقد الحديث، وقد قُمت بتحديدها بوضع خط أسفل منها في المثال المذكور.

ثالثاً: أنه قام بعملية دمج الكلام المتعلِّق بنقد الحديث الوارد في الموضعين، بعدما قام بحذف ما أشرت إليه، فأصبح سياق الكلام عنده في كتابه المنار على النحو التالي: «وهو حديثٌ ضعيفٌ لا شكَّ فيه؛ لأنه لا بدَّ فيه من عَمرِو بنِ بُجدان[47]، ولهذا المعنى إسنادٌ صحيح من رواية أبي هريرة، قال البزّار: حدّثنا محمد بن مقدَّم[48] بن يحيى بن مقدَّم المقدمي ...»[49]، وبهذا يأتلف كلام الحافظ ابن القطّان الفاسيّ الوارد على الحديث في جميع المواضع بعضُه مع بعض بعد عملية حذف عبارات الإحالات منه، والاستغناء عنها لانتفاء مناسبة ذكرها مع هذا الترتيب؛ فبَدا وكأنّه قد سُرِد في موضعٍ واحد، دون زيادةٍ أو نقصان.

المثال الثاني: أورد الحافظ ابن القطان الفاسيّ حديث معاذٍ في الاستثناء في العِتق، في أربعة مواضع من كتابه (بيان الوهم والإيهام):

الموضع الأول: ذكر في (باب ذكر أَحَادِيث أوردهَا على أَنَّهَا مُتَّصِلَة وَهِي مُنْقَطِعَة، أَو مَشْكُوك فِي اتصالها)، وفيه قوله: «وَذكر من طَرِيق الدَّارَقُطْنِيّ[50]، عَن معَاذ بن جبل قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ: «**إِذا قَالَ الرجل لمملوكه: أَنْت حر إِن شَاءَ الله، فَهُوَ حر، وَلَيْسَ لَهُ اسْتِثْنَاؤُهُ**»»، وقال عقبه: «ثمَّ قَالَ: فِي إِسْنَاده حميد بن مَالك، وَهُوَ ضَعِيف. انْتهى كَلَامه. فَأَقُول وَبِاللَّهِ التَّوْفِيق: إِنَّه مُنْقَطع، فَإِن حميد بن مَالك يرويهِ عَن مَكْحُول، عَن معَاذ، قَالَ: قَالَ لي رَسُول الله ﷺ: «**يَا معَاذ، مَا خَلَقَ اللهُ عزَّ وَجلَّ شَيْئا على وَجه الأَرْض أحب إِلَيْهِ من الْعتاق، وَلَا خَلَقَ شَيْئا على وَجه الأَرْض أبْغض إِلَيْهِ من الطَّلَاق، فَإِذا قَالَ الرجل لمملوكه: أَنْت حر إِن شَاءَ الله، فَهُوَ حر، وَلَا اسْتِثْنَاءَ لَهُ**، ...»، رَوَاهُ عَنهُ إِسْمَاعِيل بن عَيَّاش، وَمَكْحُول إِنَّمَا أَخذه عَن مَالك بن يخَامر، عَن معَاذ. كَذَلِك روى عمر بن إِبْرَاهِيم بن خَالِد، عَن حميد بن مَالك اللَّخْمِيّ الْمَذْكُور، قَالَ: حَدثنَا مَكْحُول، عَن مَالك بن يخَامر،

عَن معَاذ بن جبل، قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ: «**مَا خلق الله تَعَالَى شَيْئا أبْغض إِلَيْهِ من الطَّلَاق، فَمن طلق وَاسْتثنى فَلهُ اسْتِثْنَاؤُهُ**». وَقد ذكر أَبُو مُحَمَّد هَذِه الْقطعَة فِي الطَّلَاق هَكَذَا وَذكر الدَّارَقُطْنِيّ هَذِه الرِّوَايَة كَمَا ذَكرنَاهَا، فَاعْلَم ذَلِك»[51].

الموضع الثاني: ذكر الحديث من غير أن يُطيل في بيان تعليله، في (باب ذكر أحاديث أعلها بِرِجَال وفيهَا من هُوَ مثلهم، أَو أَضْعَف، أَو مَجْهُول لَا يعرف)، فقال: «وَذكر حَدِيث: «**إِذا قَالَ لعَبْدِهِ: أَنْت حر إِن شَاءَ الله، فَهُوَ حر وَلَا اسْتِثْنَاءَ لَهُ**»»، ثم قال عقبه: «وَضَعفه بمُحَمَّدِ[52] بنِ مَالك. وَلم يذكر إِسْمَاعِيل بن عَيَّاش، وَهُوَ يرويهِ عَنهُ، وَلَا بَين أَنه مُنْقَطع. وَقد بَينا أمره فِي بَاب الْأَحَادِيث الَّتِي أوردهَا على أَنَّهَا مُتَّصِلَة وَهِيمُنْقَطِعَة»[53].

الموضع الثالث: ذكر الحديث مرة ثالثة مختصرًا، في (بَاب ذكر أَحَادِيث سكت عَنْهَا مصححا لَهَا وَلَيْسَت بصحيحة)، فقال: «وَحَدِيث: «**الاسْتِثْنَاء فِي العِتْقِ**»»، ثم قال عقبه: «ضعفه بحميد بن مَالك، وَلم يعرض لَهُ من جِهَة إِسْمَاعِيل بن عَيَّاش»[54].

الموضع الرابع: في (باب ذكر مضمن هذا الكتاب على نَسق التصنيف)، فقال: «وَذكر «**الِاسْتِثْنَاء فِي الْعتْق**». وَأعله، وَلم يبين انْقِطَاعه، وَلَا أَنه من رِوَايَة إِسْمَاعِيل بن عَيَّاش»[55].

وفي المقابل ذكر الحافظ مُغلطاي هذا الحديث في موضعين من كتابه المنار:

الموضع الأول: ذكره باختصار في كتاب الصلاة، باب في الصلاة على الدواب وفي السفينة، فقال: «وحديث: «**الاسْتِثْنَاء فِي العِتْقِ**»، ضعَّفه بحُميدِ بنِ مالكٍ، ولم يعرض له من جهة ابن عيّاش»[56].

الموضع الثاني: ذكره مطولا في كتاب البيوع، باب في العتق وصحبة المماليك، فقال: «وذكر من طريق الدارقطني، عن معاذ، قال رسول الله ﷺ: «**إذا قَالَ الرجل لمملوكه: أَنْت حر إِن شَاءَ الله، فَهُوَ حر، وَلَيْسَ لَهُ اسْتِثْنَاؤُهُ**». ثم قال: في إسناده حميد بن مالك، وهو ضعيف.

ولم يذكر إسماعيل بن عياش، وهو يرويه عنه، ولا بين أنه منقطع، وذلك أن حميد بن مالك هذا يرويه عن مكحول، عن معاذ، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**يَا معَاذ، مَا خلق الله عز وَجل شَيْئا على وَجه الأَرْض أحب إِلَيْهِ من الْعتاق، وَلَا خلق شَيْئا على وَجه الأَرْض أبْغض إِلَيْهِ من الطَّلَاق**، ...». ومكحول إنما أخذه عن مالك بن يخامر، عن معاذ كذلك، روى عمر بن إبراهيم بن خالد، عن حميد الرحمن بن مالك اللخمي المذكور، قال: حدثنا مكحول، عن مالك بن يخامر، عن معاذ، قال عليه السلام: «**مَا خلق الله عزَّ وجلَّ شَيْئا أبْغض إِلَيْهِ من الطَّلَاق، فَمن طلق وَاسْتثنى فَلهُ اسْتِثْنَاؤُهُ**». وقد ذكر أبو محمد[57] هذه القطعة في الطلاق هكذا، وذكر الدارقطني هذه الرواية كما ذكرناها، فاعلم ذلك»[58].

وعلى مقتضى هذاالمثال، يمكن توضيح الخطوات التي أجراها الحافظ مُغلطاي في عملية الترتيب والاختصار على النحو التالي:

أولاً: ذكر مُغلطاي الحديث في الموضع الأول مختصرًا، مثل ما ذكره ابن القطان في الموضع الثالث، من غير زيادةٍ ولا نقصٍ أو تبديلٍ فيه، وسبب ذكر مُغلطاي لهذا الحديث في هذا الموضع، أن ابن القطان ذكره ضمن الأحاديث التي انتقدها على عبدالحق الإشبيلي، كونه ذكرها في أحكامه دون أن يبين أنها من رواية إسماعيل بن عياش، وهو مختلف فيه.

ثانيًا: ذكر مُغلطاي الحديث مرة ثانية بتمامه، مع زيادة تفصيل في بيان وجه تعليله والانقطاع فيه، مثل ما ذكره ابن القطان في الموضع الأول، من غير زيادةٍ أو نقصٍ فيه، إلا أنه قدّم وأخر بين بعض الجمل، بما لا يُغيّر في المعنى شيئًا.

ثالثا: الموضع الثالث عند ابن القطان، كل ما ذكره فيه مكرر لما سبق ذكره عنده في الموضع الأول، لذلك حذفه مُغلطاي، فلم يذكر منه شيئًا.

رابعًا: يؤخذ على مُغلطاي في ذكره لهذا الحديث، أنه لما ذكر الحديث مختصرًا في الموضع الاول، لم يُشر إلى أنه سيذكره مرة ثانية بتمامه مع التفصيل في بيان وجه تعليله والانقطاع فيه، كما في الموضع الثاني.

المثال الثالث: أورد الحافظ ابن القطان الفاسيّ حديث أبي هريرة في فضل الإخلاص في طلب العلم، في ثلاثة مواضع من كتابه (بيان الوهم والإيهام):

الموضع الأول: في (بَاب ذكر أَحَادِيث سكت عَنْهَا مصححا لَهَا وَلَيْسَت بصحيحة)، فقال: «وذكر من طريق أبي داود[59]، عن أبي هريرة قال: قالَ رسول الله ﷺ: «**مَن تَعَلَّمَ عِلمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللهِ تَعَالَى**...» الحديث. وسكت عنهُ، وهوَ حديث في إسناده فُلَيحُ ابن سليمان»[60]، ثم ذكر أقوال العلماء في فليحٍ هذا، إلى قال: «وقد اطَّرد عَملُ أبي محمَّد[61] في سكوته عمَّا يروي فُلَيحٌ. فمن ذلك: حديث في الحج، في صلاته عليه السلامُ في الكعبة، زيادة: «**استقباله بوجههِ ما يستقبلك إذا وَلَجْتَ**»[62]. ذكره من عند البخاريّ[63] أَيضًا. وحديث: أبي هريرة: «**إن فِي الْجنَّة مئَة دَرَجَة، مَا بَين الدَّرجتَينِ كَمَا بَين السَّمَاء وَالْأَرْض، أعدّهَا الله للمجاهدينَ**»[64]،...»[65]، ثم ذكر بعد ذلك حديثا في أحكام الجنائز[66]، وحديثين في الصلاة[67]، ورابعًا في أحكام العيدين[68]، كلها من رواية فُليح بن سليمان.

الموضع الثاني: في (بَاب ذكر أَحَادِيث أوردهَا على أَنَّهَا صَحِيحَة أَو حَسَنَة، وَهِي ضَعِيفَة من تِلْكَ الطّرق، صَحِيحَة أَو حَسَنَة من غَيرهَا)، فقال: «وَذكر أَيْضا فِي كتاب الْعلم، من طَرِيق أبي دَاوُد، حَدِيث أبي هُرَيْرَة، قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ: «**من تعلم علما**...». وَفِي إِسْنَاده عِنْد أبي دَاوُد، فليح بن سُلَيْمَان، وَقد بَينا أمره فِي بَاب الْأَحَادِيث الَّتِي سكت عَنْهَا مصححاً لَهَا»[69].

الموضع الثالث: في (بَاب ذكر مضمن هَذَا الْكتاب على نسق التصنيف)، فقال: «وَذكر: «**من تعلم علما مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجه الله**»، وَهُوَ حسن؛ فَإِن فليح بن سُلَيْمَان مُخْتَلف فِيهِ»[70].

أما الحافظ مُغلطاي، فقد ذكر هذا الحديث مرة واحدة في كتاب العلم[71]، وذكر معه الكلام في فُليح بن سليمان، كما ذكره الحافظ ابن القطان في الموضع الأول، واستغنى بذلك عن ذكر الموضعين الثاني والثالث، فلم يُعِدْ ذِكرَ أيٍّ منهما.

ولكن يُؤخذ عليه أنه ذكر حديث أبي هريرة هذا في كتاب العلم، ثم ذكر بعده الأحاديث التي ذكرها ابن القطان بعده، بجامع أنها من رواية فليح بن سليمان، ولكنها ليست من متعلقات كتاب العلم، وفعله هذا اقتضى أن يذكر أحاديث في غير بابها، فذكر أولاً حديث أبي هريرة في كتاب العلم، ثم ذكر بعده حديثا من متعلقات كتاب الحج، وآخر من متعلقات كتاب الجهاد، وحديثين من كتاب الصلاة، وحديثا في أحكام العيدين، من غير أن يكرر هذه الأحاديث في أبوابها المتعلقة بها، إلا الحديث في أحكام العيدين، فقد أعاده في كتاب العيدين[72]، ودون أي إشارة منه لهذه الأحاديث في تلك الكتب، وهذا يخالف شرطه على نفسِه أن يرتب الكتاب على طريقة كتاب (الأحكام الوسطى)، وهذا تكرر من مُغلطاي في أكثر من موضع.

الفرع الثاني: منهجه في جمع العلل الواردة على الحديث الواحد:

بعد النَّظر الطويل في كتاب (منار الإسلام)، والتتبُّع الدَّقيق لصنيع الحافظ علاء الدِّين مُغلطاي بما يتعلَّق بالمنهج الذي سلكه في عملية جمع العلل الواردة على الحديث الواحد، تبيَّن أن تحقيق هذا الأمر قد تطلَّب من الحافظ مُغلطاي جهدًا زائدًا عمّا هو عليه الحال في عملية جمع الأحاديث المكرَّرة في باب واحد؛ وذلك أنه –كما هو معلوم– بأن الحافظ ابن القطّان الفاسيّ قد أقام فكرة تصنيفه لهذا الكتاب على نقد أحاديث ذكرها الحافظ عبدالحقّ الإشبيليّ في كتابه (الأحكام الوسطى)، دون أن يذكر شيئًا من عللها، فانتقد ابن القطان هذه الأحاديث عن طريق ذكرِ عللها، وقد توسَّع في تقسيم هذه العلل إلى أنواع عديدة، وجعل كلَّ نوعٍ منها في باب مفرد[73]، الأمر الذي استدعى معه إعادة إيراد الحديث الواحد المشتمل على أكثر من علّةٍ في الباب الذي تندرج تحته هذه العلّة، مما يعني تكرار هذا الحديث في بابين أو ثلاثة، وبالتالي تجزئة مجموع هذه العلل، وذكر كلّ واحدة منها في الباب المخصَّص لها، وقد يذكرُ أحيانًا قبل الشروع في إيراد الأحاديث في أحد الأبواب تمهيدًا يتكلّم فيه عن العلّة التي بوّب لها. وبالأمثلة الآتية يتّضح ما ذكرته في كيفيّة تعامُل مُغلطاي مع هذه الحالة التي أشرت إليها، ففيها ما يكشف لنا تلك الخطوات التي سلكها في عملية

جمع العلل الواردة على الحديث في موضع واحد.

المثال الأول: حديث أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا يخرج الرّجلَانِ يضربان الْغَائِط، كاشِفَيْن عَن عورتَهما يتحدثان، فَإِن الله يمقت على ذَلِك**»[74]، هذا الحديث أورده الحافظُ ابنُ القطّان الفاسيُّ في أربعة أبواب من كتاب (بيان الوهم والإيهام).

الموضع الأوّل: في (باب ذكر أحاديث أعلَّها برجالٍ وفيها مَنْ هو مثلهم، أو أضعف أو مجهول لا يُعرف)[75]، وقال بعد أن عزاه لأبي داود: «وأتْبَعَه أن قال: لم يُسنده غير عكرمة بن عمّار، وقد اضطرب فيه. ولم يزدْ على هذا، وبقيَ عليه أن يذكُر علَّته العُظمى، وهي مَنْ رواه عن يحيى بن أبي كثير، وهو محلُّ الاضطراب الذي أشار إليه؛ وذلك أنه حديثٌ يرويه عكرمة بن عمّار، عن يحيى بن أبي كثير، وفي روايةٍ عنه، عن عياض بن هلال. وفي روايةٍ: عنه، عن هلال بن عياض، وفي روايةٍ: عنه، عن عياض بن أبي زهير. وهو مع ذلك كلِّه مجهولٌ لا يُعرف بغير هذا. فأمّا لو كان الرَّجل معروفًا، ما كان عكرمةُ بن عمّار له بعلَّةٍ، فإنه صدوقٌ حافظٌ، إلّا أنه يَهِمُ كثيرًا في حديث يحيى بن أبي كثير، فأمّا عن غيره فلا بأسَ به، وأمرُه مبسوطٌ في كتب الرِّجال. وقد وقع لأبي محمّدٍ شِبْهُ اضطرابٍ سنذكُره إن شاء الله تعالى».

الموضع الثاني: في (باب ذكر أحاديث أعلّها بما ليس بعلّةٍ، وتَرَك ذِكْر عللها)[76]، وقال عقبه: «وأعلَّه بأنْ قال: لم يُسْنده غير عكرمة بن عمّار، وقد اضطرب فيه. لم يزدْ على هذا، وقد تَرَك ما هو علَّةٌ في الحقيقة، وهو الجهل براوِيه عن أبي سعيد، وهو عياض بن بلال، أو هلال بن عياض، وقد بسَطْنا القول في هذا الحديث في باب الأحاديث التي أوردها من طرقٍ ضعيفةٍ، ولها طُرقٌ صحيحةٌ أو حسنةٌ».

الموضع الثالث: في (باب ذكر أحاديث ضعَّفها من الطُّرق التي أوردها فيها، وهي ضعيفةٌ منها، صحيحةٌ أو حسنةٌ من طرقٍ أخرى)[77]، وقال عقبه: «ثم قال: لم يُسند هذا الحديث غير عكرمة بن عمّار، وقد اضطرب فيه. انتهى ما ذكر. وقد نبَّهنا على أمر هذا الحديث ببعض القول في باب الأحاديث التي أعلَّها بما ليس بعلَّةٍ، وتَرَك ذِكْر عللها في الحقيقة. وأخّرنا بيانه وبَسْط القول فيه إلى هذا الموضع، وذلك أنه ذكر عكرمة على أنّه علَّته، وهو صدوقٌ ليس به بأسٌ؛ قاله ابنُ معين. وقال البخاريُّ: لم يكن عنده كتابٌ، ولم يضُرَّه ذلك، فإنه كان يحفظ، إلّا أنه غلط فيما يروي عن يحيى بن أبي كثير، وكان أيضًا مدلِّسًا، وبالجملة، فلو لم يكن بالحديث إلّا هذا، لم يكن معلولًا، وإنّما علّته الكبرى أنّ راوِيه عن أبي سعيد لا يُعرف مَنْ هو؛ وذلك أنه يرويه عكرمة عن عمّار، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض. وكذا رواه عن يحيى بن أبي كثير أبانُ بنُ يزيد، قالا جميعًا: عنه، عن هلال بن عياض...» إلى آخر ما ذكره في نقد هذا الحديث.

الموضع الرابع: في (باب ذكر مضمن هذا الكتاب على نسق التصنيف، كتاب الطهارة)[78]، فقال: «وذكر حديث: «لا يخرج الرجلان يضربان الغائط»، وأعله بعكرمة بن عمار والاضطراب، وعكرمة مختلف فيه عمله، وعلة الخبر إنما هي الجهل براويه عن أبي سعيد، وترك له طريقا جيدا».

وفي مقابل هذا نجد أنّ الحافظ علاء الدِّين مُغلطاي قد أورد هذا الحديث في موضع واحد من كتابه (منار الإسلام)، فقد ذكره في كتاب الطهارة، باب الاستطابة وما شابهها، وأورد بعده ما نصُّه: «وأعلّه بأنْ قال: لم يُسنده غير عكرمة بن عمّار، وقد اضطرب فيه، لم يزْد على هذا، وقد ترك ما هو علّته في الحقيقة، وهو الجهل براوِيه عن أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه. وأمّا عكرمة فقد ذكره ذكرًا مجملًا، وهو رجلٌ ثقة، وكان أُميًّا؛ قاله ابن معين. وقال البخاريُّ: لم يكن عنده كتاب، ولم يَضُرَّه ذلك، فإنه كان يحفظ، إلّا أنه غلط فيما يروي عن يحيى بن أبي كثير وخلط، وعن غيره فلا بأس به، وهذا الحديث هو من روايته عن يحيى. وكان أيضًا مدلِّسًا، ثم إنّ عكرمة يرويه عن يحيى، عن هلال بن عياض.

وكذا رواه عن يحيى أبانُ بن يزيد، قالا جميعًا: عنه، عن هلال بن عياض...»، إلى آخر ما ذُكر في نقد هذا الحديث(79).

وهذا المثال يُظهر ملامح النهج الذي سار عليه الحافظ علاء الدين مُغلطاي في عملية ترتيبه للعلل الواردة على الحديث الواحد الذي تكرّر إيراده في غير موضع، ويمكن تلخيص وإجمال ما أجراه في ذلك على النحو الآتي:

أولا: أنه أوّلا اقتصر على ذكر هذا الحديث مرّةً واحدة في الباب المخصَّص له، بعدما تكرّر ذكره في كتاب (بيان الوهم والإيهام) في أربعة أبواب مختلفة.

ثانيًا: أنه قام بجمع هذه العلل التي توزَّعت على مواضع تكرُّر الحديث، ورتَّبها يتلو بعضها بعضًا في سياق متّصل ومتتابع، بعدما كانت متناثرةً لا تخلو من تكرار بعض ألفاظها.

ثالثًا: أنه قام بعملية حذفٍ لتلك العبارات التي رأى أنه يمكن الاستغناء عنها؛ لأنّ الحاجة إليها لم تَعُد ملحَّةً، إذْ لا ضرورة لتكرار ما ورد في موضع، ولا إلى تلك الإحالات التي نشأت عن هذا التكرار، وقد أشرت إلى ما قام بحذفه بوضع خطٍّ أسفل منه.

رابعًا: الموضع الرابع حذفه الحافظ مُغلطاي بتمامه، لأن الحافظ ابن القطان جعله كالفهرس للأحاديث، ولا حاجة له بعد ترتيب الكتاب على الأبواب الفقهية.

خامسًا: أمّا الزيادة التي زادها الحافظ مُغلطاي على أصل هذا الكتاب، وهي بسيطة جدًّا لا يكاد القارئ يشعر بها، وهي قوله: «ثم إن» الواردة في جملة: «ثم إن عكرمة يرويه عن يحيى، عن هلال بن عياض»، بعدما كانت في (بيان الوهم والإيهام)، هكذا: «وذلك أنه يرويه عكرمة بن عمّار، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض»، وهذا التغيير الطفيف اقتضاه الترتيب، وليس من شأنه كما هو واضحٌ أن يُخِلَّ بالمعنى المراد من سياق الكلام.

سادسًا: بقيَ أن يشار إلى ما ورد من فروق بين ما ذكره ابن القطان ومُغلطاي، كالمنقول عن ابن معين في عكرمة بن عمّار، أنه: «صدوقٌ ليس به بأس»، كما في (بيان الوهم والإيهام)(80)، وجاء بدلاً منه في (منار الإسلام): «وهو رجلٌ ثقة، وكان أُميًّا»،

إنما هو ناشئٌ عن وجود بياض في أصل (بيان الوهم والإيهام)، فالعبارة جاءت في (بيان الوهم والإيهام) بين حاصرتين، وهي ممّا اجتهد محقِّقُه في زيادتها، لأنه وقع في موضعها في أصله بياض كما ذكر مُحقِّقُه، وليس الأمر كذلك في النسخة الخطية لكتاب (منار الإسلام).

المثال الثاني: وهو فيما بوَّب له الحافظ ابن القطّان الفاسيّ في (بيان الوهم والإيهام) تحت مسمّى (باب ذكر أحاديث ذكرها على أنها مرسلة لا عيبَ لها سوى الإرسال، وهي معتلَّةٌ بغيره، ولم يُبيِّن ذلك فيها)، وما كان منه قبل أن يُورد تلك الأحاديث الداخلة تحت هذا الباب، أنه مهَّد لذلك بمقدِّمةٍ أوضح فيها أقسام المرسل، وأشار إلى اختلاف العلماء في احتجاجهم بالمرسل، وابتدأ بقوله: «اعلم أنّ المرسل ينقسم بانقسام المسند إلى صحيح وسقيم، فإنّ منه ما يرويه الثقات إلى الذي أرسله، ومنه ما يكون في إسناده إلى الذي أرسله ضعيفٌ، أو ضعفاء، أو مجاهيل، فالذي لا عيب له سوى الإرسال، هو الذي اختلف العلماء في الاحتجاج به ...» إلى آخر ما ذكره في مقدِّمة هذا الباب[81].

ثم أورد بعد ذلك الأحاديث المتعلقة بهذا النوع، فقال: «وذكر من طريق أبي داود، عن عليّ، عن النَّبيِّ ﷺ: «**وِكَاءُ السَّهِ العَينانِ**...»الحديث[82]. ثمَّ ردَّه بأَن قال: ليسَ بمتَّصل. وهوَ كما قالَ ليسَ بمتَّصل، ولكن بقيَ عليهِ أَن يُبيِّن أَنه من رواية بقيَّةَ بنِ الوليد، وهوَ ضعيفٌ[83]، وهوَ دائبًا يُضعَّفُ بهِ الأَحاديثُ، وقد تقدم ذكر ذلك. ويرويه بقيَّة عن الوضين ابن عطاء، والوضين واهي الحديث، قاله السَّعديّ[84]، وقد أنكر عليهِ هذا الحديث نفسه، ومنهم من يوثقه. ويرويه الوضين بن عطاء، عن محفوظ بن علقمة، وهوَ ثقة. ويرويه محفوظ عن عبدالرَّحمن بن عائذ، وهوَ مجهول الحال. ويرويه ابن عائذ عن عليّ، ولم يسمع منهُ. فهذهِ ثلاث علل سوى الإرسال، كل واحدة تمنع من تصحيحه، مسندًا كانَ أَو مرسلاً»[85].

ثم ذكر ابن القطان بعده حديثًا من طريق الدّارقطنيّ[86]، عن طاووس، في إكرام القبلة عند قضاء الحاجة، وتعليق عبدالحق الإشبيلي عليه، ثم أتبعه بذكر انتقاده لعبدالحق الإشبيلي[87].

أما الحافظ مُغلطاي فقد ذكر الحديثين في كتاب الطهارة، (باب الاستطابة وما شابهها)، فذكر حديث عليّ أولاً، وأتبعه بحديث طاووس المرسل، ثم أثبت بعد حديث طاووس جميع ما ذكره الحافظ ابنُ القطّان الفاسيُّ في مقدِّمة الباب المذكور[88]، فأوضح فيه أقسام المرسل واختلاف العلماء في احتجاجهم به، ولم يجعله بإثر أوّل أحاديث الباب، وذلك -فيما أرى والله أعلم- أنّ الحديث الأوّل، ذكره ابن القطان وقال عقبه: «ثم ردَّه بأن قال: ليس بمتَّصل» يعني أنه منقطع، لأنه من رواية عبدالرحمن بن عائذ، عن عليّ رضي الله عنه، وعبدالرحمن لم يسمع من عليّ رضي الله عنه كما قال ابن القطّان في سياق نقْدِه لهذا الحديث، أما حديث طاوس فهو الذي أعله عبدالحق الإشبيلي بالإرسال، فناسب أن يذكر الكلام عن أقسام المرسل والخلاف فيه بعده.

وحاصل هذا أن الحافظ علاء الدين مُغلطاي لما كان ذا نَظَرٍ ثاقبٍ، وذهنٍ متَّقدٍ، ناسَبَ أن يجعل ما قيل في أقسام المرسل وما تَبعَهُ بعد حديث طاووس المرسل، وليس بعد حديث عليٍّ رضي الله عنه؛ المنقطع، وهذا يدلُّ على حُسن اختياره، ودقَّةِ ترتيبه في جمع العلل والكلام عليها في موضع واحد، وشدَّة حِرْصِه على أن يضع الأمور في مواضعها.

الفرع الثالث: منهجه في جمع ألفاظ الجرح والتعديل الواردة على الراوي الواحد:

بالنظر تبيَّن أنّ ما ورد من ألفاظ الجرح والتعديل في الراوي الواحد، لم يطرأ أي تغيير على مواضع ورودها في كتاب (بيان الوهم والإيهام) عمّا هي عليه في كتاب (منار الإسلام)، اللهمَّ إلاّ موضع الحديث بمجموع ما ورد فيه من نقد، فإنّ الحافظ مُغلطاي -كما أوضحت سابقًا- قد أعاد ترتيب مواضع الأحاديث -بعد حذف المكرَّر منها- فأدرج كلَّ واحد منها بحسب الباب الفقهي الداخل تحته.

وسبب ذلك -فيما يظهر لي- بعد تدقيق النَّظر في الكتابين والموازنة بينهما فيما يتعلَّق بهذا الجانب، أن أولئك الرجال الذين اختلف قول الإمام عبدالحقِّ الإشبيلي فيهم، فإنه قد صحَّح أحاديثهم في بعض المواضع، وحسَّنها في مواضع أخرى، وحكم عليها بالضعف في مواضع أخرى، وسكت عن بعضٍ منها في غير موضعٍ، وقد كان شأن الحافظ

ابن القطّان الفاسيّ إزاء ذلك، أن يجمع أحاديث ذلك الراوي الذي اضطربت أقوال الإمام عبدالحقّ فيه، ثم يورد مجمل أقوال أئمّة الجرح والتعديل فيه، وعلى مقتضى ذلك يُطلق أحكامه، وقد يعيد ذكر بعض تلك الأحاديث في الأبواب التي تناسب كل واحد منها، دون أن يكرّر أقوال الأئمة الذين أوردهم في الموضع الأول إلّا على وجه التذكير مختصرًا، ومثل هذا الأمر لم يكن للحافظ مُغلطاي أن يتصرَّف فيه من جهة إعادة ترتيبه أو اختصاره، لأنه يُخِلُّ بأصل الكتاب، وهو قد أفصح عن منهجه في هذا الأمر في مقدِّمة الكتاب[89].

المثال الأول: شهر بن حوشب، أورد له ابن القطان حديثًا في (باب ذكر أحاديث علَّلها ولم يُبيِّن من أسانيدها موضع العلل)، وقد أتبع ذلك نقْدَه للإمام عبدالحقّ بأنه لم يذكر لهذا الحديث علّة، بالرغم من أنه ذكر من رُواته شهر بن حوشب، ثم شرع بإيراد أقوال الأئمّة في شهر بن حوشب، قال: «شَهرٌ قد وثّقه قومٌ، وضعَّفه آخرون، ممّن وثّقه ابن حنبل، وابن معين، وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: ليس بدون أبي الزُّبير، وغيرُ هؤلاء يُضعِّفه، ولم أسمع لمضعِّفيه حُجّة ...»[90] إلى آخر ما ذكره من كلام الأئمّة فيه وردِّه على بعضهم، وبالرغم من أنه قد تكرَّر ذكر شهر بن حوشب في أسانيد بعض الأحاديث في مواضع أخرى، إلّا أنه تجاهل الحديث عنه بالتوسَّع السابق، واكتفى بذكر بعض الإشارات المتعلِّقة بحاله دون تفصيل.

ومن ذلك قول ابن القطان الفاسي: «وذكر من طريق عبدالرزاق[91]، عن يحيى بن العلاء، عن جهضم بن عبدالله، عن محمد بن زيد هو العبدي، عن شهر بن حوشب، عن أبي سعيد الخدري: «**نهى رسول الله ﷺ عن بيع المغانم حتى تُقسم**، ...» الحديث، ثم قال: إسناده لا يحتج به. لم يبين من أمره إلا ما أبرز من إسناده، وشهر مختلف فيه، ...» إلى آخر ما ذكره من علل هذا الحديث. وهذا الترتيب لم يُغيِّر منه الحافظ مُغلطاي شيئًا.

المثال الثاني: معاوية بن صالح، أوّل ما تعرَّض الحافظ ابن القطان لذكره كان في (باب ذكر أحاديث ذكرها على أنها مرسلة لا عيب لها سوى الإرسال، وهي معتلّة بغيره، ولم يُبيِّن ذلك فيها)، فإنه قال: «ولم يُبيِّن أنه من رواية معاوية بن صالح، وهو مختلفٌ فيه...،

وسترى -إن شاء الله- كيف حال معاوية بن صالح عنده فيما بعد»[92].

وذكره أيضا في موضع آخر، فقال: «وسترى تناقُضَ أبي محمد في هذا الأصل في باب الأحاديث التي أعلّها بشيءٍ لم يُعِلَّ بها غيرها، ومذهبه أيضًا في معاوية بن صالح إن شاء الله تعالى»[93].

وذكره أيضًا في (باب ذكر أحاديث سكت عنها مصحِّحًا لها وليست بصحيحة)[94]، قال: «فإنّ معاوية بن صالح مختلفٌ فيه، ومَنْ ضعَّفه بسُوء حفظه، وأبو محمد متأرجحٌ فيه، تارةً يسكت عن أحاديث هي من روايته ولا يُبيِّن ذلك، وتارةً يُتبعها ذكر اختلافهم فيه كالمتبرِّئ من عهدته»، ثم ساق بعد ذلك الأحاديث التي أوردها الإمام عبدالحق من روايته وسكت عنها[95]. وكذا ساق الأحاديث التي أوردها ولم يُبيِّن أنها من روايته[96]، والأحاديث التي أوردها وتبرّأ من عهدتها بذكر اختلافهم فيه[97]، واكتفى بذكر ما أورده من أقوال الأئمّة: ابن معين وابن سعد ويحيى بن سعيد القطّان وأحمد بن حنبل وأبي زرعة الرازي.

وهذا كلّه لم يجر الحافظ مُغلطاي أيَّ تغيير فيه، وأعني بذلك أقوال الأئمّة في معاوية بن صالح، فإنه أثبتها في مواضعها الواردة فيه، إلّا ما يخصُّ الباب، فإنّ ترتيب الأبواب عنده إنما هو على مقتضى التقسيم الفقهي وليس على مقتضى نوع العلل[98]. وهكذا سار في هذا الكتاب فيما يتعلّق بألفاظ الجرح والتعديل التي وردت في الراوي الواحد.

المطلب الثالث: نقد النسخة الخطية لكتاب المنار، ونقد منهج مغلطاي فيه:

نقد كتاب (منار الإسلام) ينحصر في جانبين اثنين، أبينهما في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: النقد الموجه للنسخة الخطية لكتاب منار الإسلام: وقع بعض الخلل والخطأ في كتاب (منار الإسلام)، وبعض هذا الخلل قد يكون من الحافظ مغلطاي، وبعضه قد يكون من الناسخ، ويمكن إجمال هذا الخلل في الجوانب الآتية:

أولا: السقط أو الزيادة الواقعان في الكتاب:

وقفت على بعض المواضع في مخطوطة (منار الإسلام)، وقع فيها سقط جملة أو كلمة، من كلام ابن القطان، أو زيادة شيء عليه، وهو -وإن كان قليلاً جدًّا- غير أنَّه قد يُفسد المعنى المراد، فمن ذلك:

المثال الأول: قال في المنار[99]: «وذكر حديثَ أنسٍ: «**أنتَ ومالُكَ لأبيكَ**»[100]. ثم قال: وقد تقدم الكلام في هذا الإسناد، [وقد صحَّ من طريق آخر، ذكره البزّار وغيرُه. وحديث: «**ردَّ شهادةَ الخائنِ والخائنة**»[101]. ثم قال: قد تقدَّم الكلامُ في هذا الإسناد،] وهو من رواية سليمان بن موسى، عن عمرٍو».

مابين الحاصرتين سقط من النسخة الخطية لكتاب (منار الإسلام)، وقد استدركته من (بيان الوهم والإيهام)[102]، وهذا السقط زيادته متعيّنة، وبدونه يتداخل الكلام بين الحديثين فيضطرب، ويختلُّ المعنى، فضلًا عن أنه يترتَّب عليه سقوط حديث من كتاب المنار.

المثال الثاني: قال في النار[103]: «وحديث: أبي هريرة: «**إن فِي الْجنَّة مئَة دَرَجَة، مَا بَين الدَّرجتَينِ كَمَا بَين السَّمَاء وَالْأَرْض، أعدّهَا الله للمجاهدينَ**»، [هو أيضًا عند البخاري[104]، من رواية فُليحٍ. وحديث: «**هل فيكُم أحدٌ لم يُقارِف اللَّيلةَ؟**»]، هوَ أَيضًا من عند البخاريّ[105]، من رواية فُليح، عن هلال بن عليّ، عن أنس».

ما بين الحاصرتين سقط من النسخة الخطية لكتاب (منار الإسلام)، وقد استدركته من (بيان الوهم والإيهام)[106]، وهذا السقط زيادته متعيّنة، وبدونه يتداخل الكلام بين الحديثين فيضطرب، ويختلُّ المعنى، فضلًا عن أنه يترتَّب عليه سقوط حديث من كتاب المنار.

المثال الثالث: قال في المنار[107]: «قال الطحاوي[108]: حدثنا صالحُ بنُ شُعيب بن أَبان، حدثنا الحسنُ بن عمر بن شقيق، حدثنا سَلمة بن الفضل، عن ابنِ إسحاق، عن الزهريِّ، عن عُروة، عن عائشة، قال: بَلغَ عائشةَ أنَّ أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «**وَلَدُ الزِّنا شَرُّ الثّلاثةِ**»، ...» الحديث.

كذا قال في النسخة الخطية: (عن عروة، عن عائشة، قال: بلغ عائشة)، وقوله في الإسناد: (عن عائشة) خطأ، وهي زيادة تفسد السياق، وهذه الزيادة لم يذكرها ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (522/4)، ولا هي مذكورة في مصادر التخريج.

تبين من خلال الأمثلة السابقة أن السقط أو الزيادة الواقعين في المنار يؤديان إلى خلل في السياق، وقد يحتوي السقط على حديث بتمامه، كما في المثال الأول.

ثانيا: التصحيف الواقع في الكتاب:

وقفت على بعض المواضع في كتاب (منار الإسلام)، وقع فيها تصحيف لكلام الحافظ ابن القطان، وهو –وإن كان قليلاً جدًّا– قد يُفسد المعنى المراد، فمن ذلك:

المثال الأول: قال في المنار[109]: «وذكر من حديث أبي داود[110]، حديث جابر، في «**الصَّلاة في القميص**»، من رواية [إسرائيل، عن أبي حومل] ، عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر، عن أبيه».

ما بين الحاصرتين تصحف في النسخة الخطية لكتاب المنار إلى: «إسرائيل بن حومل»، وهو خطأٌ ظاهر، صوابه ما أثبته، تصويبه من (بيان الوهم والإيهام)[111]، ومصادر التخريج السابقة.

المثال الثاني: قال في المنار[112]: «وذكر من منتخب عليّ بن عبدالعزيز، من رواية يحيى بن يمان، عن سفيان، عن إبراهيم بن محمَّد بن المنتشر، عن أَبيه، عن مسروق، عن عبدالله بن عمرو بن العاصِ، عن النَّبي ﷺ أَنه قال: «**من قَالَ: لا إِلَه إِلاَّ الله لم يضرّهُ مَعهَا خَطِيئَة، كَمَا لَو أشرك بِالله لم تَنْفَعهُ مَعهَا حَسَنَة**». ثمَّ قال: هكذا قالَ يحيى بن اليمان، ويحيى لا يحتج بحديثه، وأكثر النَّاس [يضعفه]»[113].

ما بين الحاصرتين تصحف في النسخة الخطية لكتاب المنار إلى: (يُصحِّحه)، وهو خطأ صوابه ما أثبته، وتصويبه من (بيان الوهم والإيهام)[114]؛ فإنَّ يحيى بن يمان: وهو العجليّ، أبو زكريّا الكوفيّ، ضعيفٌ، وقد تكلّم فيه غير واحد من الأئمّة، فقال الإمام أحمد في روايةٍ: «ليس بحُجّةٍ»، وفي روايةٍ أخرى: «حدّث عن الثوريِّ بعجائب»، وقال أبو داود السِّجستانيُّ: «يُخطئ في الأحاديث ويقلبها»، وقال النسائيُّ: «ليس بثقةٍ»، واختلف فيه قول يحيى بن معين، فقال مرّةً: «أرجو أن يكون صدوقًا»، وقال مرّةً أخرى: «ليس به بأسٌ»، وقال ابن عديّ: «عامّةُ ما يرويه غير محفوظ، وابنُ يمان في نَفْسِه لا يتعمَّد الكذب، إلَّا أنه يُخطئ ويشتبه عليه». وقال أبو حاتم الرازيّ: «مضطرب الحديث، في حديثه بعض الصَّنعة، ومحلّه الصدق»[115].

المثال الثالث: قال في المنار[116]: «فأمّا حديث: «**لا يُقاد [الوالدُ بالولدِ]**»[117]».

ما بين الحاصرتين تصحف في النسخة الخطية لكتاب المنار إلى: (الولد بالوالد)، وهو خطأ، صوابه ما أثبته، تصويبه من (بيان الوهم والإيهام)[118]، ومصادر التخريج الآتية.

تبين من خلال الأمثلة السابقة أن التصحيف الواقع في المنار –وإن كان قليلاً جدًّا– قد يؤثر في المعنى فيفسده.

ثالثا: الوَهم الواقع في الكتاب:

وقفت على بعض المواضع في كتاب (منار الإسلام)، وقع فيها وَهْم في نقل كلام الحافظ ابن القطان، وهذا الوَهْم –وإن كان قليلاً جدًّا– قد يُفسد المعنى المراد، فمن ذلك:

المثال الأول: ذَكَر في المنار[119] حديثًا من طريق أبي داود، ثم قال: «وذكر من طريقه أيضًا، حديث سعد القرظ، في «**الاستدارة في الأذان**»، من رواية عبدالرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ، عن أبيه، عن آبائه».

كذا وقع في النسخة الخطية لكتاب المنار: «وذكر من طريقه»؛ على أنّ الضمير فيه يعود على أبي داود كما في الحديث السالف قبله. وهذا غير صحيح، فإن هذا الحديث قد عزاه الإمام عبدالحقّ[120] لأبي أحمد ابن عدي، وتبعه على ذلك ابن القطان، فقال[121]:

«وذكر من طريق أبي أحمد»، وقد ذكر محقّقه أنه في نسخة (ت): «أبي داود» ثم قال: «وهو تحريف».

المثال الثاني: ذكر في المنار[122] حديثًا من علل الدارقطني[123]، فقال: «وسُئل عن حديثِ مجاهدٍ، عن ابنِ عمرَ:«**نَهانا رسولُ الله ﷺ أن نَتْبَعَ جِنازةً معها رانّةٌ**»[124]؟ فقال: يرويه أبو يحيى القَتّاتُ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عمرَ، عن النبيِّ ﷺ، كذا قال إسرائيلُ، عن أبي يحيى. وخالَفَه ليثٌ؛ فرواهُ عن مجاهدٍ عن ابنِ عمرَ، قال: «**نُهِينَا أن نَتْبَعَ جِنازةً معها رانّةٌ**»، لم يُصرِّح برَفْعِه. وقال ابنُ جريجٍ: عن أبي يحيى، عن مجاهدٍ، عن عبدالله: «**نَهى رسولُ الله ﷺ عن البِدَعِ كلِّها حتَّى النَّوْح**». وهذا لفظٌ آخَرُ. انتهى كلام الدارقطنيِّ. فانظرْ كيف لم يُوصل إسنادَهُ لا إلى إسرائيلَ، ولا إلى ابن جُريجٍ؛ راوِيَيْهِ عن أبي يحيى، بلفظَينِ مختلفَينِ مُصَرَّحًا برفْعِه، ولا إلى ليثٍ راويهِ عن مجاهدٍ، عن ابنِ عمرَ مرفوعًا».

كذا قال في النسخة الخطية لكتاب المنار:«عن ابن عمر مرفوعًا»، وهو خطأ، صوابه أن يقول: «موقوفًا»، كما في (بيان الوهم والإيهام)[125]؛ وقد تقدم آنفًا ذكر رواية ليثٍ موقوفة على ابن عمر رضي الله عنهما.

وبهذين المثالين يتبين لنا أن الوَهْم الواقع في المنار –وإن كان قليلاً جدًّا– قد يُحيل المراد إلى معنى غير صحيح.

الفرع الثاني: نقد منهج الحافظ مُغلطاي في كتابه المنار: يمكن تقسيم نقد منهج الحافظ مُغلطاي في كتابه المنار إلى قسمين:

أولهما: نقدٌ إيجابي: وهذا يظهر من خلال الآتي:

1–ألزم الحافظ مُغلطاي نَفْسَه بترتيب أحاديث كتاب (الوهم والإيهام) وفق ترتيب أبواب كتاب (الأحكام الوسطى) لعبدالحق الإشبيلي، وقد وُفِّق في ذلك لدرجة عالية جدًّا، وهذا سيسهل على الباحثين كثيرًا في الاستفادة من كتاب (الوهم والإيهام).

2-ألزم الحافظ مُغلطاي نَفْسَه بأن لا يُدخِل في كتاب (الوهم والإيهام) ما ليس منه، إلا ما كان للتنبيه على حديث تقدم أو سيأتي، وكذا لم يُخرِج منه إلا ما دعت الضرورة إلى إخراجه لتكرره، وقد وُفّق في ذلك أيضا لدرجة عالية جدًّا، وهذا يظهر من خلال حجم الكتاب مقارنة مع كتاب (الوهم والإيهام).

3-من الجوانب التي تظهر فيها براعة الحافظ مُغلطاي في كتاب المنار، جمعه لكلام أبي الحسن ابن القطان في الرواة الذين تفرق كلامه فيهم في عدة مواضع، وكذا تفرق ذكره لأحاديثهم، فجمع الحافظ مُغلطاي أحاديث ذلك الراوي والكلام فيه عند ذكره إياه مجملاً، ولم يُعد ذكرَه مفصّلاً إلاّ إذا زاد ابن القطان في بيان ذلك، فيعيدُ الحافظ مُغلطاي ذكره في بابه مفصّلاً لتكمل الفائدةُ به، وإن كان قد ذكره مجملاً مختصرًا.

القسم الثاني: نقدٌ سلبيّ: وهذا يظهر من خلال الآتي:

1-كرر مُغلطاي بعض الأحاديث، فيذكر الحديث في موضع مع تفصيل الكلام عليه، ويذكره مرة أخرى مختصرًا لحاجة تدعو لذلك، أو العكس فيذكر المختصر أولا، ثم المفصَّل ثانيًا، دون أن يشير عند ذكر المختصر أنه تقدم أو سيأتي تفصيل الكلام فيه.

2-اعتاد ابن القطان في كتابه (بيان الوهم والإيهام) أن يذكر حديثا من طريق راوٍ معيّن، وينتقده بسبب ذلك الراوي، ثم يذكر مجموعة من الأحاديث وردت عند عبدالحق الإشبيلي من طريق هذا الراوي الذي روى الحديث الأول من طريقه، فيذكر الحافظ مُغطاي الحديث الأول الذي ذكره ابن القطان كما هو في بابه المتعلق به كالعلم مثلا، ثم يتبعه بالأحاديث التي ذكرها ابن القطان، لأنها رُويت من طريق هذا الراوي نفسه، مع أن هذه الأحاديث بعضها لا تعلّق له بكتاب العلم، إنما هي في الطهارة أو الصلاة أو العيدين أو الحج أو الجهاد وغير ذلك، وهي غالبًا لا يتكرر ذكرها في أبوابها الفقهية التي تنتمي إليها، وبعضها قد يكرره في بابه المقصود، إلا أن الحافظ مُغلطاي لم ينبّه على شيء منها، لا الذي لم يتكرر ولا الذي تكرر ذكره في بابه.

3-كتاب (منار الإسلام بترتيب كتاب الوهم والإيهام)، كتاب كبير، والفن الذي يبحث فيه علل الحديث وَعِرٌ جدًّا، والبشر جُبلوا على الخطأ والسهو والنسيان، لذلك وقع للحافظ مُغلطاي أو ناسخ الكتاب شيء من السقط أو التصحيف أو الوَهْم، في هذا الكتاب، وهو قليلٌ جدًّا، مع أن أكثر هذا الخطأ ناتج عن سهو أو نسيان.

4-الحافظ مُغلطاي من أئمة الحديث البارعين، لا سيما في مجال الرجال، وله في ذلك مجموعة من الكتب المصنَّفة، وقد خلا كتابه هذا من أي تعليق ينتقد فيه الحافظ ابن القطان في شيء من أوهامه، لا سيما في الرواة الذين حكم عليهم بالجهالة أو الضعف، وهم معروفون مشهورون وروايتهم مقبولة عن أئمة هذا الشأن.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث خرجت الباحثة بمجموعة من النتائج المستفادة من هذا البحث وتوصياته:

أولا: نتائج البحث:

1- الترتيب الذي قام به الحافظ مُغلطاي قد أسهمَ في إبراز القيمة التي يستحقها كتاب (بيان الوهم والإيهام)، وذلك بجمع أطراف الموضوع الواحد الذي تناثرت فوائده في عدّة أبواب متباعدة، فقد أتاح هذا الترتيب لمطالع هذا الكتاب تحصيل الفوائد الواردة في بيان علل الحديث الواحد في موضع واحد، وحسبك بهذه الفائدة.

2- أنّ الحافظ مُغلطاي قد وُفِّق غاية التَّوفيق في تخليص الكتاب من الزوائد التي هي ممّا يمكن أن يُستغنى عنها كالإحالات المتكررة التي كان الحافظ ابن القطّان الفاسيّ يقطع بها أوصال الكلام على الحديث الواحد، وكذا حذف الباب الذي ذكره ابن القطان في آخر كتابه، وجعله كالفهرس له.

3– أن هذا الترتيب أدى إلى اختصار الكتاب، وذلك بالاقتصار على ذكر الأحاديث المتكرِّرة مرّةً واحدة بعد إعادة ترتيبه على وفق الأبواب الفقهية، إلّا ما كانت الضرورة تقتضي تكرره، وذلك قليلٌ بالنظر إلى ما هو محذوفٌ منها.

4– أن عملية ترتيب الكتاب على وفق الأبواب الفقهية سهَّل على الباحثين في هذا الكتاب الوصول إلى الحديث المراد بحثه، ومعرفة درجته من جهة الصحة أو عدمها، والعلل الواردة عليه، وغير ذلك ممّا يمكن الاستفادة منه.

5– يستفاد من هذا البحث معرفة مدى الدِّقّة المتناهية التي كان عليها الحافظ مُغلطاي في عملية ترتيبه لكتاب (الوهم والإيهام)، وتتبُّعه لمواضع العلل الواردة في الأحاديث، ووضعها في موضعها دون أن يترتَّب على ذلك خلل في سياق الكلام الوارد فيها، حتى بدا منسجمًا مع ما قطعه على نفسه من أنه لم يُدخل فيه ما ليس منه، ولم يُخرج منه إلّا ما دعت الضَّرورة إلى إخراجه لتكرُّره، وهذا ما كان منه كما في الأمثلة السابقة.

6– هناك مجموعة من الأحاديث ذكرها مغلطاي في غير أبوابها الفقهية التي تنتمي إليها، إذ جرت عادة ابن القطان أن يذكر حديثا ويُعلّه بعلّة معيّنة، ثم يذكر بعده مجموعة من الأحاديث ذكرها عبدالحق الإشبيلي وهي معلولة بعلّة الحديث الأول نفسِها، فتابع مغلطاي ابنَ القطان في ذلك، فذكر الحديث الأول في بابه الفقهي المتعلّق به، ثم ذكر بعده الأحاديث الأخرى، مع أنها ليس لها تعلق بالباب المذكور، دون أن يكررها في بابها، أو يشير لذلك بشيء.

7– كتاب (منار الإسلام) كشف لنا عن مواطن السقط الواقعة في كتاب (بيان الوهم والإيهام)، كما أفادنا في توضيح كثير من المواضع التي وقع فيها طمسٌ أو تصحيفٌ في كتاب (بيان الوهم والإيهام)، وتقدم التنبيه على شيء من هذا في الأمثلة السابقة.

8– وقع في كتاب (منار الإسلام) شيء من السقط أو التصحيف أو الوَهْم، وهو قليلٌ جدًّا، مقارنة مع حجم الكتاب والعمل فيه، وهذا السقط أو التصحيف قد يكون من الحافظ مُغلطاي نفسه، أو من الناسخ.

ثانيا: التوصيات:

1– ضرورة عناية الباحثين ببيان مناهج العلماء في كتبهم، لا سيما التي لم تطبع بعد، فهذا مما يعين طلبة العِلم في معرفة طبيعة هذه الكتب، وتسهل عليهم الاستفادة منها.

2– العناية بتحقيق التراث الذي لم يطبع بعد، مثل كتاب (منار الإسلام بترتيب كتاب الوهم والإيهام)، وغيره من كنوز تراثنا العريق.

3–إصدار دراسة تُعنى باستدراك السقط الواقع في كتاب (بيان الوهم والإيهام)، وتصحيح مواطن الطمس والتصحيف التي وقعت في مطبوعته، وذلك بالرجوع لكتاب (منار الإسلام).

الهوامش:

(1) الوَهَم: الغلط والسَّهو، يقال: وهَمْتُ أَهِمُ وَهمًا، إذا ذهبَ وهمي إليه، ووهِمت: غلطْت. ينظر: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ). لسان العرب، الناشر: دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ. (643/12-644) مادة (وهم).
و«الإيهام: يُقال له: التخييل أيضا، وهو أن يُذكَر لفظٌ له معنيان: قريب، وغريب، فإذا سمعه الإنسان سبق إلى فهمه القريب، ومراد المتكلم الغريب»، الجرجاني، علي بن محمد (ت816هـ). التعريفات، تحقيق: مجموعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ، 1983م. (ص41).

(2) إلا أن كتاب ابن القطان بيان الوهم والإيهام، تعقبه بعض الحفاظ في بعض المواطن، وانتقدوا فيه بعض الآراء التي ذكرها الحافظ ابن القطان في تعليل الأحاديث ورواتها، ومن أشهر الكتب التي تعقبته، كتاب بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب البيان وأغفله، أو ألمَّ به فما تممه ولا كمله، لابن المواق (ت642هـ)، وكتاب الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام، للحافظ الذهبي (ت748هـ).

(3) قسَّم الحافظ ابن القطان كتابه إلى ثلاثة أقسام رئيسة، وهي على النحو الآتي:
القسم الأول: ذكر فيه الأحاديث التي انتقدها على عبدالحق الإشبيلي في كتابه الأحكام الوسطى، وعددها (2846) حديثًا كما في مطبوعته (367/2) إلى (626/5)، وجعله في تسعة عشر بابًا، على النحو الآتي:
1- بَاب ذكر أَحَادِيث أوردهَا على أَنَّهَا مُتَّصِلَة وَهِي مُنْقَطِعَة، أَو مَشْكُوك فِي اتصالها.
2- بَاب ذكر أَحَادِيث ردهَا بالانقطاع وَهِي مُتَّصِلَة.
3- بَاب ذكر أَحَادِيث، ذكرهَا على أَنَّهَا مُرْسلَة لَا عيب لَهَا سوى الْإِرْسَال، وَهِي معتلة بِغَيْرِهِ، وَلم يبين ذَلِك فِيهَا.
4- بَاب ذكر أَحَادِيث أعلها بِرِجَال وفيهَا من هُوَ مثلهم، أَو أَضْعَف، أَو مَجْهُول لَا يعرف.
5- بَاب ذكر أَحَادِيث أعلها بِمَا لَيْسَ بعلة وَترك ذكر عللها.
6- بَاب ذكر أَحَادِيث عللها، وَلم يبين من أسانيدها مَوضِع الْعِلَل.
7- بَاب ذكر أَحَادِيث سكت عَنْهَا مصححا لَهَا وَلَيْسَت بصحيحة.
8- بَاب ذكر أَحَادِيث سكت عَنْهَا وَقد ذكر أسانيدها أَو قطعا مِنْهَا وَلم يبين من أمرهَا شَيْئا.
9- بَاب ذكر أَحَادِيث أتبعهَا مِنْهُ كَلَاما يقْضِي ظَاهره بتصحيحها وَلَيْسَت بصحيحة.
10- بَاب ذكر أَحَادِيث أتبعهَا مِنْهُ كَلَاما لَا يبين مِنْهُ مذْهبه فِيهَا فنبين أحوالها من صِحَة أَو سقم أَو حسن.
11- بَاب ذكر أَحَادِيث أوردهَا على أَنَّهَا صَحِيحَة أَو حَسَنَة، وَهِي ضَعِيفَة من تِلْكَ الطّرق، صَحِيحَة أَو حَسَنَة من غَيرهَا.
12- بَاب ذكر أَحَادِيث ضعفها من الطّرق الَّتِي أوردهَا مِنْهَا، وَهِي ضَعِيفَة مِنْهَا، صَحِيحَة أَو حَسَنَة من طرق أُخْرَى.
13- بَاب ذكر أَحَادِيث ضعفها، وَهِي صَحِيحَة أَو حَسَنَة، وَمَا أعلها بِهِ لَيْسَ بعلة.
14- بَاب ذكر أَحَادِيث ضعفها وَلم يبين بِمَاذَا، وضعفها إِنَّمَا هُوَ الِانْقِطَاع أَو توهمه.
15- بَاب ذكر أُمُور جميلَة من أَحْوَال رِجَال يجب اعْتِبَارهَا، فأغفل ذَلِك أَو تنَاقض فِيهِ.
16- بَاب رِجَال لم يعرفهُمْ، وهم ثِقَاتٌ أَو ضِعَافٌ أَو مُخْتَلفٌ فيهم.
17- بَاب ذكر أَحَادِيث عرف بِبَعْض رواتها فَأَخْطَأَ فِي التَّعْرِيف بهم.
18- بَاب ذكر رِجَال ضعفهم بِمَا لَا يسْتَحقُّونَ، وَأَشْيَاء ذكرهَا عَن غَيره، هِيَ محتاجة إِلَى التعقيب.
19- بَاب ذكر أَحَادِيث، أغفل مِنْهَا زِيادات مفسرة أَو مكملة، أَو متممة.
القسم الثاني: ذكر فيه المصنفين الَّذين أخرج عَنْهُم فِي كِتَابه مَا أخرج: من حَدِيث، أَو تَعْلِيل، أَو تجريح، أَو تَعْدِيل. وذكر فيه خمسة وخمسين مصنِّفًا. ينظر: بيان الوهم والإيهام (627/5-645).
القسم الثالث: ذكر فيه مضمن هذا الكتاب على نسق التصنيف، وهو بمثابة الفهرس للأحاديث التي ذكرها في كتابه. ينظر: بيان الوهم والإيهام (647/5-833).

(4) أحمد حاج عبدالرحمن محمد، الحافظ مغلطاي وجهوده في علم الحديث (ص66).

[5]مُغَلْطاي، كذا ضبطه حاجي خليفة في سلم الوصول إلى طبقات الفحول (346/3) ترجمة رقم (5033)، بضم الميم وفتح الغين وإسكان اللام، وكذا وقع مشكولا عند أكثر من ترجم له، وبعض من ترجم له جعل حركة الغين ضمة؛ فقال: مُغُلْطاي، وهذا ما رجحه محمود عبدالقادر الأرناؤوط محقق كتاب سلم الوصول، وبعضهم جعل الغين ساكنة وفتح اللام بعدها، فقال: مُغْلَطاي. ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (114/6) ترجمة رقم (2310)، وقطلوبغا، تاج التراجم في طبقات الحنفية (114/2)، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (327/8)، ومحمد بن جعفر الكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (ص114)، وابن فهد الهاشمي، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص91)، والزركلي، الأعلام (275/7-276).

[6]قليج: بقاف مفتوحة، ولام مكسورة وآخره جيم معجمة. كذا ضبطه ابن ناصر الدين الدمشقي، توضيح المشتبه (118/7)، وقليج: السيف باللغة التركية، وبعضهم قال: قليح؛ بالحاء المهملة. ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (114/6) ترجمة رقم (2310)، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (327/8).

[7] قال شهاب الدين أحمد العجميّ في ذيل لبّ اللباب في تحرير الأنساب (ص89): «البَكْجَري: بفتح الموحّدة، وسكون الكاف، وفتح الجيم، ثم راء، ثم ياء نسبةٍ. لا أدري لماذا. عن مغلطاي».

[8] ينظر: الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر (434/5)، وابن حجر، الدُّرر الكامنة (114/6) رقم (2310)، وابن رافع، الوفيات (244/2) رقم (759)، وابن فهد الهاشمي، لحظ الألحاظ (ص91).

[9]ابن فهد الهاشمي، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفّاظ (ص91).

[10] النُّشّاب: السهام التي يُرمى بها. ابن منظور، لسان العرب (757/1) مادة (نشب).

[11] ابن فهد الهاشمي، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفّاظ ((ص91).

[12] تاج الدين أحمد بن علي بن وهب المعدل المعمر، أبو العباس، اشتغل بالفقه على المذهبين المالكي والشافعي، توفي سنة (723هـ). الصفدي، خليل بن أيبك (ت764هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ-2000م. (159/7-160).

[13] الحسن بن عمر بن عيسى بن خليل، الدمشقي، الكردي، الشيخ المقرئ، المسند المعمّر، (ت720هـ). الصفدي، الوافي بالوفيات (122/12).

[14] يونس بن إبراهيم بن عبدالقوي العسقلاني، أبو النون وأبو علي فتح الدين الدبابيسي، مسند الديار المصرية، (ت729هـ). الصفدي، الوافي بالوفيات (173/29).

[15] محمد بن عبدالرحمن بن عمر، جلال الدين القزويني، الإمام العلامة، قاضي القضاة بالديار المصرية، وبلاد الشام، كان رجلاً فاضلاً متفنّناً، (ت739هـ). السبكي، عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي. طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، مصر، ط2، 1413هـ- 1992م. (158/9) ترجمة رقم (1318).

[16] ينظر: الصفدي، أعيان العصر (434/5).

[17] وهي مدرسة أنشأها الملك الظاهر بيبرس، في القاهرة في منطقة بين القصرين، وتمت في أوائل سنة اثنتين وستين وستمئة. ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (120/7).

[18] هو أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد اليعمري، الأندلسي الاشبيلي، المعروف بابن سيد الناس، أحد الأئمة الحفاظ، له عدة مصنّفات، (ت734هـ). السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (268/9) ترجمة رقم (1331).

[19] الصفدي، أعيان العصر (433/5-434)، وابن حجر، الدُّرر الكامنة (115/6) رقم (2310).

[20] الصفدي، أعيان العصر (434/5).

[21] ابن فهد الهاشمي، لحظ الألحاظ (ص92).

[22] ينظر: الصفدي، أعيان العصر (135/5).

[23] ينظر: ابن حجر، الدُّرر الكامنة (115/6).

[24] ينظر: ابن حجر، لسان الميزان (124/8)، وابن فهد الهاشمي، لحظ الألحاظ (ص92)، وأحمد حاج

عبدالرحمن محمد، الحافظ مغلطاي وجهوده في علم الحديث (ص52) وما بعدها.
[25] لسان الميزان (126/8).
[26] ينظر: ابن حجر، الدُّرر الكامنة (116/6).
[27]المصدر السابق نفسه.
[28] لسان الميزان (125/8-127) ترجمة رقم (7867).
[29] الصفدي، أعيان العصر (434/5).
[30] ينظر: أحمد حاج عبدالرحمن محمد، الحافظ مغلطاي وجهوده في علم الحديث (ص66).
[31]مغلطاي، منار الإسلام بترتيب كتاب الوهم والإيهام [2/أ].
[32] وهو ذيل على كتب ابن ماكولا وابن نقطة وابن سليم الرازي في المؤتلف والمختلف. ينظر: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، سنة 1399هـ، 1979م. (791/2).
[33] ينظر: أحمد حاج عبدالرحمن محمد، الحافظ مُغلطاي وجهوده في علوم الحديث (ص66).
[34] ابن حجر، الدُّرر الكامنة (116/6).
[35]مُغلطاي، منار الإسلام [1/ب].
[36] هو ابن القطان الفاسي صاحب كتاب بيان الوهم والإيهام.
[37] هو عبدالحق الإشبيلي، صاحب كتاب الأحكام الوسطى.
[38] هو محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطَّلبيّ، مولاهم المدنيّ، العلاّمة الإخباري، قال شعبة: ابن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث. وقال ابن المديني: حديثه عندي صحيح. ووثقه في رواية أخرى، ووثقه أيضا ابن سعد والعجلي، وقال الإمام أحمد: هو حسن الحديث. وقال مرة: ليس بحجة. وقال ابن معين: ثقة، وليس بحجة. وقال مرة: ليس به بأس. وقال في ثالثة: ليس بذاك، ضعيف. وقال النسائي: ليس بالقوي. وكذبه سليمان التيمي وهشام بن عروة، وقال الدارقطني: اختلف الأئمة فيه، وليس بحجة، وإنما يعتبر به. ينظر: المزي، تهذيب الكمال (414/24) رقم (5057)، والذهبي، ميزان الاعتدال (469/3) رقم (7197)، وقال في الكاشف (156/2) رقم (4718): «الإمام، كان صدوقًا من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صححه جماعة»، وقال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص467) برقم (5725): «إمام المغازي، صدوقٌ يُدلِّس، رُميَ بالتشيُّع والقَدَر».
[39]مغلطاي، منار الإسلام [1/ب-2/أ].
[40] الترمذي، السنن، كتاب الطهارة، باب التيمم للجنب إذا لم يجد الماء (211/1-216) الحديث رقم (124)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.
[41] كذا قال في الوهم والإيهام (327/3)، وتقدم أثناء تخريج الحديث أنّ الترمذي قال: «حديث حسن صحيح».
[42] ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام (327/3-328) الحديث رقم (1073).
[43] البزار، المسند (البحر الزخار) (309/17) الحديث رقم (10068).
[44] ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام (266/5-267) الحديث رقم (2464).
[45]المصدر السابق (670/5).
[46]مُغلطاي، منار الإسلام [56/أ].
[47] كذا في النسخة الخطية: «لأنه لا بدَّ فيه من عمرو بن بُجْدان» وهو صحيحٌ في هذا السِّياق، يتناسب مع قوله قبله: «وهو حديثٌ ضعيفٌ لا شكَّ فيه»، وجاء بدلًا منه في مطبوع بيان الوهم والإيهام (266/5) بين حاصرتين ما نصُّه: «لأنه لا يُعرف حالٌ لعمرو بن بُجدان»، وقال محقِّقه في الهامش: «ما بين المعكوفتين ممحوٌّ منه قدر سطر، وأتممناه من السياق...»، والذي في النسخة الخطية أقوى في الدلالة على ما قبله.
[48]كذا قال في مخطوطة منار الإسلام: (محمد بن مقدّم)، وهو خطأ انقلب عليه الاسم، صوابه: (مقدّم بن محمد) كما سبق ذكره في كتاب الوهم والإيهام، وهو المطابق لمصادر ترجمته، ينظر: المزي، تهذيب الكمال (347/11) ترجمة (4727).

(49) مُغلطاي، منار الإسلام [56/ب].
(50) سنن الدارقطنيُّ، كتاب الطلاق والخُلع والإيلاء وغيره (5/63-64) برقم (3984، 3985)، من طريقين عن إسماعيل بن عياش، عن حُميد بن مالكٍ اللَّخميّ، عن مكحول، عن معاذ بن جبل، به.
وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه، كتاب الطلاق، باب طلاق إن شاء الله تعالى (6/389) برقم (11331)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الخلع والطلاق، باب الاستثناء في الطلاق والعتق والنذور، كهو في الأيمان لا يخالفها (7/592) برقم (15120، 15121، 15122)، من طريق إسماعيل بن عياش، به.
وهذا إسناد ضعيفٌ على انقطاعٍ فيه، فإنّ حميد بن مالك اللَّخميّ الكوفي، ضعَّفه ابن معين، فقال: «ضعيفٌ لم يحدِّث عنه إلّا إسماعيل بن عيَّاش»، وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث»، وقال أبو حاتم: «ليس بقويّ، ضعيف الحديث»، كذلك حكى عنهم ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (3/228) ترجمة رقم (1003)، ومكحولٌ: وهو الشاميّ لم يسمع من معاذ بن جبل. قال البيهقي عقبه: «حميد بن مالك مجهولٌ ومكحول عن معاذ بن جبل منقطعٌ وقد قيل: عن حميد، عن مكحول، عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، وقيل: عنه، عن مكحول، عن مالك بن يخامر، عن معاذ، وليس بمحفوظ والله أعلم».
أما إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي، تكلم فيه كثيرا بين توثيق وتجريح، ولخص هذا كله الحافظ ابن حجر، فقال في التقريب (ص109) ترجمة رقم (473): «صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلّط عن غيرهم»، وينظر: ميزان الاعتدال (1/240) ترجمة رقم (923)، وهذا مما رواه عن غير أهل بلده، فشيخه فيه حميد بن مالك كوفي، كما تقدم في ترجمته.
والحديث ذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (3/435) تحت الحديث رقم (1590)، وعزاه للدارقطنيّ، ثم قال: «إسناده ضعيفٌ ومنقطع أيضًا».
(51) ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام (2/447-448) الحديث رقم (450).
(52) كذا قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (3/138): (وضعفه بمحمد)، وقد تعقَّبه ابن المواق في بغية النقاد النقلة (2/165) الحديث رقم (325)، فقال: «قوله: (محمد بن مالك) وَهْمٌ، وصوابه: (حميد بن مالك)، وعلى الصواب ذكره ق [أي: عبدالحق الإشبيلي]، فاعلمه»، وينظر ما تقدم في تخريج الحديث.
(53) ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام (3/138-139) الحديث رقم (842).
(54) ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام (4/190) الحديث رقم (1676).
(55) المصدر السابق (5/791).
(56) مُغلطاي، منار الإسلام [114/ب].
(57) عبدالحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى (3/188).
(58) مُغلطاي، منار الإسلام [270/أ-ب].
(59) سنن أبي داود، كتاب العلم، باب في طلب العلم لغير الله تعالى (3/323) الحديث رقم (3664)، من طريق سُريج بن النُّعمان، عن فُليح بن سليمان، عن أبي طُوالة عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر الأنصاريّ، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه به.
وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم (1/92) الحديث رقم (952)، والإمام أحمد في مسنده (14/69) الحديث رقم (8457)، وصححه ابن حبان في صحيحه، كتاب العلم، باب الزجر عن كتبة المرء السنن مخافة أن يتكل عليها (1/279-280) الحديث رقم (78)، والحاكم في المستدرك (1/160) الحديث رقم (288، 289)، من طريق أبي يحيى فُليح بن سلمان الخُزاعي، به. قال الحاكم: «حديثٌ صحيحٌ، سندُه ثقاتٌ، رُواته على شرط الشيخين ولم يُخرّجاه، وقد أسنده عن فُليحٍ جماعةٌ»، وقال الذهبي: «على شرطهما».
(60) بيان الوهم والإيهام (4/36-37) الحديث رقم (1456).
(61) أي: عبدالحق الإشبيلي.
(62) هو في بيان الوهم والإيهام (4/38) الحديث رقم (1457)، وهو في الأحكام الوسطى (2/334).
(63) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب حجّة الوداع (5/176) الحديث رقم (4400)، من طريق فُليح بن

سليمان، عن نافع مولى ابن عمر، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، قَالَ: أَقْبَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الفَتْحِ، وَهُوَ مُرْدِفٌ أُسَامَةَ عَلَى القَصْوَاءِ، وَمَعَهُ بِلاَلٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، حَتَّى أَنَاخَ عِنْدَ البَيْتِ، ثُمَّ قَالَ لِعُثْمَانَ: «**ائْتِنَا بِالْمِفْتَاحِ**»، ... الحديث وفيه الجملة التي ذكرها المصنف.

(64) صحيح البخاريّ، كتاب الجهاد والسِّير، باب درجات المجاهدين في سبيل الله (16/4) الحديث رقم (2790)، من طريق فُليح بن سليمان، عن هلال بن عليّ، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَبِرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلاَةَ، ...**» الحديث، وفيه الجملة التي ذكرها المصنف.

(65) بيان الوهم والإيهام (38/4) الحديث رقم (1458).

(66) هو في بيان الوهم والإيهام (38/4) الحديث رقم (1459).

(67) أولهما في بيان الوهم والإيهام (38/4) الحديث رقم (1460).
والآخر في بيان الوهم والإيهام (39/4) الحديث رقم (1461).

(68) هو في بيان الوهم والإيهام (39/4) الحديث رقم (1462).

(69) المصدر السابق (217/5) الحديث رقم (2427).

(70) المصدر السابق (653/5).

(71) منار الإسلام [11/ب].

(72) منار الإسلام [126/ب – 127/أ].

(73) تقدم ذكرها في مقدمة هذا البحث.

(74) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب كراهية الكلام عند الحاجة (4/1) الحديث رقم (15)، من طريق عبدالرحمن بن مهديّ، عن عكرمة بن عمّار، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض، عن أبي سعيد الخُدْريّ، به. والحديث ضعفه ابن القطان فيما يأتي عنه، وذكر له ثلاث علل.

(75) ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام (143/3) الحديث رقم (852).

(76) المصدر السابق (271/3) الحديث رقم (1018).

(77) المصدر السابق (257/5) الحديث رقم (2460).

(78) ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام (658/5).

(79) مُغلطاي، منار الإسلام [24/أ-ب].

(80) ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام (258/5).

(81) المصدر السابق (3/5-7).

(82) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب في الوضوء من النَّوم (52/1)، الحديث رقم (203)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطّهارة وسننها، باب الوضوء من النوم (161/1) الحديث رقم (477)، من طريق بقيّة بن الوليد، عن الوَضين بنِ عطاء، عن محفوظ بن علقمة، عن عبدالرَّحمن بن عائذ، عن عليّ رضي الله عنه، به. وحسنه أيضا المنذري وابن الصلاح كما في تلخيص الحبير (333/1) رقم (159).

(83) بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي، قال الحافظ ابن حجر: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء. تقريب التهذيب (ص126) ترجمة (734).

(84) يعني: الجوزجاني، يعقوب بن إبراهيم السَّعديّ، في كتابه أحوال الرّجال (ص288) ترجمة (299).

(85) بيان الوهم والإيهام (3/7-9) الحديث رقم (644).

(86) الدارقطني، السنن، كتاب الطهارة، باب الاستنجاء (91/1) الحديث رقم (156).

(87) ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام (3/9-10) الحديث رقم (645).

(88) منار الإسلام [23/ب - 24/أ].

(89) ينظر ما تقدم في المطلب الثاني من هذا المبحث.

(90) ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام (3/320-321) الحديث رقم (1069).

(91) عبدالرزاق، المصنف، كتاب البيوع، باب بيع الغرر المجهول (76/8) الحديث رقم (14375).

(92) ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام (34/3) الحديث رقم (687).

(93) المصدر السابق (371/3) الحديث رقم (1114).
(94) المصدر السابق (111/4-112) الحديث رقم (1548).
(95) المصدر السابق (112/4-116) الأحاديث (1549-1559).
(96) المصدر السابق (116/4) الأحاديث (1560-1562).
(97) المصدر السابق (117/4-118) الأحاديث (1563-1564).
(98) منار الإسلام [45/ب - 46/أ].
(99) منار الإسلام [72/ب].
(100) كذا قال: «وذكر حديث أنس: أنت ومالك لأبيك»، ومثله في بيان الوهم والإيهام (486/5) الحديث رقم (2706)، ولا أدري وَجْهَ ذِكْر أنس هنا، فالحديث حديث عبدالله بن عمرو، والكلام السابق له في المنار كله عن رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه عبدالله بن عمرو، ولهذا عزا الإمام عبدالحقّ هذا الحديث في الأحكام الوسطى (349/3) لأبي داود من طريق حبيب المعلِّم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، به، وهو كذلك في سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في الرَّجل يأكل من مال ولده (289/3) الحديث رقم (3530)، ومسند الإمام أحمد (579/11-580) الحديث رقم (7001)، وابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده (769/2) الحديث رقم (2292)، والإمام أحمد في مسنده (261/11) الحديث رقم (6678)، والطبراني في مسند الشاميين (212/1) الحديث رقم (379)، من طرق عن عمرو بن شعيب، به.
وإسناده حسن، لحال عمرو بن شعيب بن محمد، صدوق، كما في التقريب (ص423) ترجمة رقم (5050)، وأبوه شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو، صدوق أيضا كما في التقريب (ص267) ترجمة رقم (2806).
(101) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب مَنْ تُردُّ شهادته (306/3) برقم (3600)، ومن طريقه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب الشهادات، باب لا تقبل شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر على أخيه (338/10) برقم (20855)، من طريق محمد بن راشد، عن سليمان بن موسى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، «**أنّ رسول الله ﷺ ردَّ شهادة الخائن والخائنة، ...**». قال أبو داود: «الغِمْرُ: الحِنَةُ والشَّحناءُ، والقانعُ: الأجيرَ التابع، مثلُ الأجير الخاصّ».
والحديث ذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (198/4)، وقال: «سندُه قويّ».
(102) بيان الوهم والإيهام (486/5)، وهو مذكور أيضا في الأحكام الوسطى (349/3، 357).
(103) مُغلطاي، منار الإسلام [11/ب].
(104) تقدم ذكره وتخريجه في المطلب السابق، الفرع الثاني.
(105) صحيح البخاريّ، كتاب الجنائز، باب مَنْ يدخل قبر المرأة (91/2) الحديث رقم (1342)، من طريق فُليح ابن سليمان، به.
(106) بيان الوهم والإيهام (38/4)، وهو مذكور أيضا في الأحكام الوسطى (144/2).
(107) مُغلطاي، منار الإسلام [278/ب].
(108) الطحاويُّ في شرح مشكل الآثار (367/2-368) الحديث رقم (910)، من طريق، سَلَمةَ بن الفضلِ، عن ابن إسحاق، عن الزهري، عن عُروة، قال: بلغَ عائشةَ ... وذكره.
ومن طريق سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، بالإسناد المذكور أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب الطلاق (234/2) الحديث رقم (2855)، وسلمة بن الفضل من أوثق الناس في ابن إسحاق، والحديث صحَّحه الحاكم على شرط مسلم. وتعقَّبه الذهبي في تلخيصه، فقال: «سلمة لم يحتجَّ به مسلمٌ، وقد وُثِّق، وضعَّفه ابن راهويه». وممّن وثّقه ابن معين، فقال: «ثقة، قد كتبنا عنه»، وقال: «سمعت جريرًا يقول: ليس من لَدُن بغداد إلى أن تبلُغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة بن الفضل». الجرح والتعديل (169/4) ترجمة رقم (739).
(109) مُغلطاي، منار الإسلام [77/ب].
(110) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في الرَّجل يصلّي في قميص واحد (171/1) الحديث رقم (633)، من طريق يحيى بن بُكير، عن إسرائيل (هو ابن يونس)، عن أبي حَوْمل -قال أبو داود: كذا قال: والصواب

أبو حرمل-، عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر، عن أبيه، قال: أَمَّنَا جابرُ بن عبدالله في قميصٍ ليس عليه رداءٌ، فلمّا انصرف، قال: «**إنّي رأيتُ رسول الله ﷺ يُصلّي في قميص**».
وإسناده ضعيف لجهالة أبي حومل، قال الحافظ في التقريب (ص635) ترجمة رقم (8068): «أبو حومل، ويُقال بالراء بدل الواو، وهو الراجح عند أبي داود، مجهولٌ»، وكذلك عبدالرحمن بن أبي بكر، قال في التقريب (ص337) ترجمة رقم (3815): «عبدالرحمن بن أبي بكر، عن جابر، مجهولٌ».
وكذا ابنه محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر، لم أجد من ترجمه، إلا ما ذكره الحافظ المزي في تهذيب الكمال (593/35) في ترجمة محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر القرشي الجمحي، أبي الثورين المكي، برقم (5391)، فقال: روى عن ابن عباس وابن عمر. وعنه عثمان بن الأسود وعمرو بن دينار، ... ويحتمل أن يكون هو الذي روى له أبو داود، من رواية أبي حومل العامري، عنه، عن أبيه، عن جابر.

(111) بيان الوهم والإيهام (30/5).

(112) مُغلطاي، منار الإسلام [5/أ-ب].

(113) عليّ بن عبدالعزيز المذكور، هو ابن المَرْزُبان بن سابور الحافظ، أبو الحسن البغويّ المحدّث المعروف، المتوفي سنة 286هـ، له المسند المنتخب في الحديث، وهو من الكتب غير المطبوعة، وقد ذكره الذهبيُّ في تاريخ الإسلام (782/6)، وفي سير أعلام النبلاء (348/13).
وهذا الحديث قد رواه عنه الطبرانيُّ في معجمه الكبير (505/13) برقم (14379)، قال: «حدّثنا عليُّ بن عبدالعزيز، حدثنا محمد بن عمّار المَوْصليّ، حدثنا يحيى بن يمان» فذكره. ثم قال: هكذا رواه يحيى بن يمان، وخالفَهُ الناسُ»، ثم رواه برقم (14380)، بإسناده من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.
وأخرجه الإمام أحمد في المسند (155/11-156) برقم (6586)، عن أبي أحمد (هو الزُّبيريُّ محمد بن عبدالله بن الزُّبير الأسدي) وأبي نُعيم الفضل بن دُكين، كلاهما عن سفيان الثوريّ، به.
وأوردهُ الهيثميُّ في مجمع الزوائد (19/1) برقم (24)، وقال: «رواه أحمد والطبرانيُّ في الكبير، ورجاله رجال الصحيح ما خلا التابعيّ، فإنه لم يُسَمَّ».

(114) بيان الوهم والإيهام (118/5).

(115) تهذيب الكمال (57/32-58) ترجمة (6953)، وميزان الاعتدال للذهبي (416/4) ترجمة (9661).

(116) مُغلطاي، منار الإسلام [73/أ].

(117) أخرجه الترمذيُّ في سننه، كتاب الديات، باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه، يُقاد منه أم لا (18/4) الحديث رقم (1400)، والإمام أحمد في مسنده (423/1) الحديث رقم (346)، من طريق الحجّاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، عن عمر بن الخطاب، فذكره.
وإسناده ضعيفٌ، الحجّاج بن أرطاة صدوقٌ كثير الخطأ والتدليس كما في التقريب (ص152) ترجمة رقم (1119)، وقد عنعنه، ولكنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه عبدالله بن لهيعة، عند الإمام أحمد في مسنده (292/1، 293) الحديث رقم (147، 148)، والدارقطني في سننه، كتاب الحدود والديات وغيرها (166/4) الحديث رقم (3273)، عنه، عن عمرو بن شعيب، به. وابن لهيعة صدوق، وكان قد خلَّط بعد احتراق كُتبه كما في التقريب (ص319) ترجمة رقم (3563)، ولكنه متابع فيه.
وتابعهما محمد بن عجلان، عند ابن الجارود في المنتقى (ص199) الحديث رقم (788)، والدارقطني في سننه، كتاب الحدود والديات وغيرها (167/4) الحديث رقم (3274)، عنه، عن عمرو بن شعيب، به، وفيه قصة عند ابن الجارود. وهذا إسناد حسن؛ محمد بن عجلان، قال عنه الحافظ في التقريب (ص496) ترجمة رقم (6136): «صدوقٌ إلّا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة»، وهذا ليس منها.

(118) بيان الوهم والإيهام (489/5)، وهو على الصواب في الأحكام الوسطى (70/4).

(119) مُغلطاي، منار الإسلام [73/ب].

(120) الأحكام الوسطى (301/1).

(121) بيان الوهم والإيهام (346/3).

(122) مُغلطاي، منار الإسلام [136/ب].

(123) علل الدارقطنيّ (375/12) الحديث رقم (2802) و(215/13) الحديث رقم (3109).

(124) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب في النَّهي عن النِّياحة (504/1) الحديث رقم (1583)، من طريق إسرائيل بن يونس، عن أبي يحيى، عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: «**نَهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أنْ تُتْبَعَ جنازةٌ معها رانّةٌ**».
وأورده البوصيريُّ في مصباح الزُّجاجة (46/2) برقم (576)، وقال: «هذا إسنادٌ فيه أبو يحيى: وهو القَتّاتُ زاذان، وقيل: دينار، قال أحمدُ: روى عنه إسرائيلُ أحاديثَ كثيرةً مناكير جدًّا، وقال ابن معين: في حديثه ضعفٌ، وقال يعقوب بن سفيان والبزّار: لا بأس به». وقال عنه الحافظ في التقريب (ص684) ترجمة رقم (8444): «ليّن الحديث»، ولكنه لم ينفرد به، فقد تابعه عليه ليث بن أبي سُليم، عند الإمام أحمد في مسنده (479/9) الحديث رقم (5668)، فرواه من طريقه، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمر، به مرفوعًا.
وهذا إسناد ضعيف؛ لأجل ليثُ بن أبي سُليم، ضُعِّف لسوء حفظه كما في الكاشف (151/2) ترجمة رقم (4692)، وقال الحافظ في التقريب (ص464) ترجمة رقم (5685): «صدوقٌ، اختلط جدًّا، ولم يتميَّز حديثُه فتُرك». والحديث بمجموع طريقيه حسن إن شاء الله.
(125) بيان الوهم والإيهام (509/2).

المصادر والمراجع:

القسم الأول: المخطوط:

1- مُغلطاي بن قليج (ت762هـ)، برقم (286)، منار الإسلام بترتيب كتاب الوهم والإيهام، مخطوط، مكتبة رئيس الكتاب مصطفى أفندي، ضمن المكتبة السليمانية، بتركيا،[د. ت.]

القسم الثاني: المطبوع:

2- أحمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ). المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط.1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ، 2001م.

3- الأشبيلي، عبدالحق (ت581هـ)، المعروف بابن الخراط، الأحكام الوسطى، تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، 1416هـ-1995م.

4- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـ). المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، وهو صحيحه، ويُعرف باسم: الجامع الصحيح، تحقيق: محمد زهير الناصر، ط.1، دار طوق النجاة، [د. م.]، 1422هـ.

5- البزار، أحمد بن عمرو (ت292هـ). البحر الزخار، (مسند البزار)، ط.1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1988م.

6- البوصيري، أحمد (ت840هـ). مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: محمد الكشناوي، ط2،الدار العربية، بيروت، 1403ه.

7- البيهقي، أحمد بن الحسين (ت458هـ). السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط3،دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ، 2003م.

8- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة (ت279هـ). السنن، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبدالباقي وإبراهيم عطوة عوض، ط2،شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1395هـ، 1975م.

9- ابن تغري بردي، يوسف أبو المحاسن، جمال الدين (ت874هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، [د. ت.]

10- ابن الجارود، عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري(ت307هـ)، المنتقى من السنن المسندة، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، ط.1، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، 1408هـ، 1988م.

11- الجرجاني، علي بن محمد (ت816هـ). التعريفات، تحقيق: مجموعة من العلماء، ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ، 1983م.

12- الجوزجاني، يعقوب بن إبراهيم السَّعديّ (ت295هـ). أحوال الرِّجال، المحقق: عبدالعليم عبدالعظيم البَستوي، حديث اكادمي، فيصل آباد، الباكستان، [د. ت.]

13- ابن أبي حاتم، عبدالرحمن (ت327هـ). الجرح والتعديل، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1371هـ، 1952م.

14- حاجي خليفة، مصطفى (ت1067هـ). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ط.1، دار الفكر، بيروت، 1403هـ، 1983م.

15- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، ط.1، دار الرشيد، سوريا، 1392هـ، 1972م.

16- ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ط1،دار الكتب العلمية، 1419هـ، 1989م.

17- ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، 1392هـ، 1972م.

18- الدارقطني، علي بن عمر (ت385هـ). السنن، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت، 1966

19- الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، 1985م.

20- أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث (ت275هـ). السنن، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة لعصرية، صيدا، [د. ت.].

21- الذهبي، محمد بن أحمد (ت748هـ). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط.1، بيروت، 1407هـ، 1987م.

22- الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط3،مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ، 1985م.

23- الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، ط.1، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، [د. ت.]

24- الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، بيروت، [د. ت.].

25- ابن رافع، محمد (ت774هـ). الوفيات، تحقيق: صالح مهدي عباس وبشار عواد معروف، ط.1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1402هـ.

26- الزركلي، خير الدين (ت1396هـ)، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط8،دار العلم للملايين، بيروت، 1989م.

27- السبكي، عبدالوهاب بن علي (ت771هـ). طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، ط2،هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، مصر، 1413هـ- 1992م.

28- ابن سعد، محمد بن منيع (ت230هـ). الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ، 1990م،

29- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، ط.2، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1399هـ، 1979م.

30- شهاب الدين العجميّ الأزهري، أحمد (ت1086هـ). ذيل لبّ اللّباب في تحرير الأنساب، تحقيق: شادي بن محمد آل نعمان، ط.1، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، 1432هـ، 2011م.

31- الصِّدِّيق، إبراهيم. علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الإحكام، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1415هـ، 1995م.

32- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764هـ). أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: علي أبو زيد، ونبيل أبو عشمة، ومحمد موعد، ومحمود سالم محمد، ط.1، دار الفكر المعاصر-بيروت، دار الفكر-دمشق، 1418هـ، 1998م.

33- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ-2000م.

34- الصنعاني، عبدالرزاق (ت211هـ). المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط.2، المجلس العلمي، الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي، بيروت، 1403هـ.

35- الطبراني، سليمان بن أحمد (ت360هـ). مسند الشاميين، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط.1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ، 1984م.

36- الطبراني، سليمان بن أحمد (ت360هـ). المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط.2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، [د. ت.].

37- عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ). المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط2،المجلس العلمي، الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي، بيروت، 1403هـ.

38- ابن عدي الجرجاني، عبدالله (ت365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: سهيل زكار ويحيى مختار الغزاوي، ط3،دار الفكر، بيروت، 1409هـ، 1988م.

39- العلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي (ت761هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط.2، عالم الكتب، بيروت، 1407هـ.

40- ابن العماد الحنبلي، عبدالحي بن أحمد (ت1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط ومحمود الأرناؤوط، ط.1، دار ابن كثير، دمشق، 1406هـ.

41- ابن فهد الهاشمي، محمد بن محمد (ت871هـ)، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ.

42- ابن القطان الفاسي، علي (ت628هـ). بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، تحقيق: د.الحسين آيت سعيد، ط.1، دار طيبة، الرياض، 1418هـ، 1997م.

43- قطلوبغا، القاسم (ت879هـ).تَاج التراجم في طبقات الحنفية، ط2،مطبعة العاني، بغداد، سنة 1962م.

44- الكتاني، محمد بن جعفر (ت1345هـ)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، ط.4، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1406هـ، 1986م.

45- ابن ماجه القزويني، محمد بن يزيد (ت273هـ). السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، [د. ت.]

46- المجور، ناصر حسين. القواعد الحديثية عند الحافظ ابن القطان الفاسي من خلال كتابه بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، رسالة ماجستير، مقدمة لكلية الشريعة، جامعة القرويين، فاس، 2011م.

47- محمد، أحمد حاج عبدالرحمن. الحافظ مُغلطاي وجهوده في علم الحديث، أطروحة دكتوراه، جامعة أم

القرى، قسم الكتاب والسنة، مكة المكرمة، 1419هـ.

48- المزي، يوسف (ت742هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، ط.1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ، 1980م.

49- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ). لسان العرب، ط3،دار صادر، بيروت، 1414هـ.

50- ابن المواق، محمد بن أبي بكر (ت642هـ). بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب «البيان» وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله، تحقيق: محمد خرشافي، ط.1، مكتبة أضواء السلف، الرياض، 1425هـ، 2004م.

51- ابن ناصر الدين الدمشقي، محمد (ت842هـ). توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، ط.1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م.

52- النسائي، أحمد بن شعيب (ت303هـ). السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، ط.1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ، 2001م.

53- الهيثمي، علي (ت807هـ). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414هـ، 1994م.